



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

آليات تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية
-دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله-

المشرف	إعداد الطلبة	
د. لخشين عبيير	بوشوشة زينب	1
	علوي إيمان	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	إسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	د. عون صبرينة
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	د. لخشين عبيير
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	د. وداد بوقلع

السنة الجامعية: 2026/2025



الشكر



الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات نشكر الله العلي القدير
ونحمده على توفيقه لإتمام هذا العمل.

نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذة "لخشين عبير" على قبولها الإشراف على هذا البحث
وعلى تكرمها بإرشادنا وتوجيهنا بالنصائح القيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة
ومناقشتها.

لا ننسى كذلك أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خاصة.
وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إثراء هذه المذكرة.



الإهداء

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستهدي ونستعين، ونسأله التوفيق والسداد في كل مسعى.

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في مسيرتي، إلى والدي العزيزين، وإلى عائلتي الكريمة، أهدي هذا النجاح بكل مشاعر الامتنان والوفاء. فقد كان لدعمهم الصادق ودعواتهم الدائمة الأثر الكبير في تجاوز الصعاب ومواصلة الطريق نحو النجاح.

وإلى أساتذتي الأفاضل، الذين أضاءوا لي دروب العلم بالمعرفة والتوجيه، أتقدم إليهم بخالص الشكر والتقدير والعرفان، تقديرًا لجهودهم القيمة وعطائهم المستمر.

وإلى كل من كان له أثر طيب في هذه المسيرة، بكلمة تشجيع أو دعم صادق، أهدي هذا الإنجاز وفاء وامتنانا.

وفي ختام هذا العمل، أتوجه إلى الله تعالى بخالص الحمد والشكر على ما من به من توفيق وإعانة، وما أسبغه من نعم لا تُحصى. فله الفضل أولا وآخرا، وبه تكتمل الجهود وتكفل بالنجاح.

الطالبة: علوي إيمان

الإهداء

من قال أنا لها "نأها"

وأنا لها إن أبت رغباً عنها أتيت بها.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريباً ولا الطريق كان مخفوفاً بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها.

إلى الذي زين اسمي بأجل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل....

من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحه العلم والمعرفة دعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله....

إلى فخري واعتزازي

... أبي ...

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضني قلباً قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون

والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي

... أمي ...

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها إلى خيرة أيام وصوفتها

إلى قرة عيني ... اخواني "شيماء، إيمان، أماني، آلاء الرحمن"

إلى رفيقة درب المذكرة إيمان، وشريكتي في هذا التعب والإنجاز، تقاسمنا الجهد، والقلق والتعب، حتى وصلنا إلى

هذه اللحظة الجميلة.

أهدي لك هذا العمل بكل فخر وامتنان، وأتمنى لك مستقبلاً مليئاً بالنجاح

إلى من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق ... لأصحاب الشدائد والأزمات

"سلسبيلا، أية، مروة، مريم، منذر، عبد الرحمن"

أهديكم هذا الإنجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيته

ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته بفضل الله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني.

الطالبة: بوشوشة زينب

الملخص

الملخص

هدفت هذه الوراسة إلى إواز آليات تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقولانية الجامعية، وذلك من خلال واسة حالة مركز تطوير المقولانية بجامعة ميلة. ولتحقيق أهداف الوراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث أجري الجانب التطبيقي في الفئة الممتدة من 01 مارس إلى غاية 20 أفريل 2026، وقد تم الاعتماد على الملاحظة والوثائق الرسمية لجمع المعطيات الميدانية داخل مركز تطوير المقولانية، وتحليلها باستعمال برنامج المعالجة الإحصائية Excel.

وقد توصلت الوراسة لمجموعة من النتائج، أهمها أن صيغ التمويل المعتمدة من قبل الوكالة تعد الحافز الأكبر للطلبة لقدرتها على تجاوز العقبات المالية الأولية، كما أن مركز تطوير المقولانية حقق كفاءة عالية في تجهيز المشاريع وصولاً للموافقة الرسمية، كما أن التمويل لا يمثل العامل الوحيد لنجاح المشاريع بل للعلاقة والتكوين أيضاً دور مهم في تحسين فرص نجاح هذه المؤسسات. وقد أوصت الوراسة بضرورة العمل على تعزيز العلاقة ما بعد التمويل، وذلك عبر استتوار دور المركز في تقديم تكوين متخصص في الإدارة المالية والضريبية للمقولين الشباب لضمان استمرارية المؤسسة وقدرتها على مواجهة مخاطر التعثر.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات مصغرة، آليات التمويل، مركز تطوير المقولانية (CDE)، وكالة وطنية لدعم وتنمية المقولانية (NESDA)، مرافقة مقولانية.

Abstract

This study aimed to highlight the financing mechanisms for micro-enterprises within the framework of university entrepreneurship development centers, using the case study of the Entrepreneurship Development Center at the University of Mila. To achieve the study's objectives, a descriptive-analytical approach was employed. The applied phase was conducted from March 1st to April 20th, 2026. Field data was collected through observation and official documents within the Entrepreneurship Development Center and analyzed using the Excel statistical software.

The study yielded several key findings, most notably that the financing mechanisms adopted by the agency are the strongest incentive for students due to their ability to overcome initial financial obstacles. Additionally, financing is not the sole factor in project success; support and training also play a crucial role in enhancing the success rates of these enterprises. The study recommended strengthening post-financing support by continuing the center's role in providing specialized training in financial and tax management for young entrepreneurs to ensure the sustainability of their businesses and their ability to withstand the risks of failure.

Keywords: Micro-enterprises, financing mechanisms, Center for Entrepreneurship Development (CDE), National Agency for Support and Development of Entrepreneurship (NESDA), entrepreneurial support.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول: نظرة عامة حول آليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية الجامعية.....	39-7
تمهيد الفصل الأول.....	6
المبحث الأول : عموميات حول المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية الجامعية ...	27-7
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة	14-7
الفرع الأول : تعريف المؤسسات المصغرة وأهميتها.....	7
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة.....	11
الفرع الثالث: أشكال المؤسسات المصغرة.....	14-11
المطلب الثاني: آليات تمويل ودعم المؤسسات المصغرة.....	21-14
الفرع الأول: ماهية التمويل.....	14
الفرع الثاني: آليات تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر	15
المطلب الثالث: مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية.....	27-21
الفرع الأول: مفهوم وخصائص المقاولاتية.....	21

الفهرس

23	الفرع الثاني: تعريف ونشأة مراكز تطوير المقاولاتية "C.D.E".....
24	الفرع الثالث: خدمات وأهمية مراكز تطوير المقاولاتية.....
24-27	المبحث الثاني : تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية.....
30-27	المطلب الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA" في مرافقة المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية.....
27	الفرع الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية
28	الفرع الثاني: المرافقة المقاولاتية لإنشاء المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
34-30	المطلب الثاني: طرق دعم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA" لإنشاء المؤسسات المصغرة.....
30	الفرع الأول: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
33	الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ...
39-35	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
36-35	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....
38-36	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....
38	المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
39	خلاصة الفصل الأول
70-41	الفصل الثاني: دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية CDE بجامعة ميلة
41	تمهيد الفصل الثاني
47-42	المبحث الأول: منهجية الدراسة
43-42	المطلب الأول: الأسلوب المتبع في الدراسة التطبيقية.....
42	الفرع الأول: مفهوم أسلوب دراسة الحالة.....

الفهرس

43	الفرع الثاني: أسباب اختيار أسلوب دراسة الحالة.....
43	الفرع الثالث: تطبيق أسلوب دراسة الحالة في الدراسة.....
45-43	المطلب الثاني: طرق وأدوات جمع البيانات.....
45	الفرع الأول: الوثائق والسجلات.....
45	الفرع الثاني: الملاحظة.....
47-45	المطلب الثالث: أساليب تحليل البيانات.....
45	الفرع الأول: الجداول الإحصائية.....
45	الفرع الثاني: النسب المئوية.....
45	الفرع الثالث: الأعمدة البيانية.....
46	الفرع الرابع: الدوائر النسبية.....
59-47	المبحث الثاني: تقديم مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله وبرامج التكوين المقاولاتي
53-47	المطلب الأول: نشأة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله واتفاقية إنشاءه
55-52	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله.....
59-53	المطلب الثالث : برامج التكوين والمرافقة في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله
53	الفرع الأول: البرامج التحسيسية.....
54	الفرع الثاني: برنامج التكوين.....
72-59	المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.....
64-59	المطلب الأول: تقييم نشاطات مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله.....
68-64	المطلب الثاني: آليات تمويل المؤسسات المصغرة في اطار مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله.....
69-68	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.....
70	خلاصة الفصل الثاني.....

الفهرس

74	الخاتمة
79	قائمة المصادر والمراجع
84	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تصنيف الجزائر للمؤسسات المصغرة	9
1-2	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	31
3-1	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	32
4-1	الهيكل المالي للتمويل الذاتي	32
5-1	مدة وطريقة تسديد القرض الغير مكافئ	33
6-1	الامتيازات الجبائية في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA"	36
1-2	حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله	61
2-2	إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب الجنس	63
3-2	إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب المستوى التعليمي	64
4-2	إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب جامعات التكوين	65
5-2	توزيع عدد المشاريع الممولة حسب صيغ تمويل الوكالة	66
6-2	توزيع المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الذاتي	68
7-2	توزيع المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الثنائي	68
8-2	توزيع المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الثلاثي	63

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
14	تقسيم المؤسسات المصغرة من حيث الطبيعة، توجهها، الإنتاج، العمل، الشكل القانوني	1-1
23	خصائص المقاولاتية	2-1
26	خدمات مركز تطوير المقاولاتية	3-1
30	مسار عملية المرافقة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	4-1
53	الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله	1-2
60	البرنامج الزمني للتكوين في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله	2-2
62	حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية لجامعة ميله	3-2
63	إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب الجنس	4-2
64	إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب المستوى التعليمي	5-2
65	إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب جامعات التكوين	6-2
66	توزيع عدد المشاريع الممولة حسب صيغ تمويل الوكالة	7-2

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
83	وثيقة تعريفية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وشروط الاستقادة وصيغ التمويل المتاحة	1
84	الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة لحاملي المشاريع من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	2
85	برنامج تكوين حاملي المشاريع الاستثمارية، الدورة رقم: 18 (15 فيفري - 03 مارس 2026)	3
86	البرنامج التكويني التفصيلي لإدارة العمليات وإنشاء المؤسسة بمركز تطوير المقاولاتية (المادتين الثالثة والرابعة)	4
87	محتوى ومواقيت المادة الخامسة (عرض تجارب ناجحة + MENTORAT) بمركز تطوير المقاولاتية	5

مقدمة

تعتبر المؤسسات المصغرة المحرك الأساسي للاقتصادات الحديثة، حيث تلعب دوراً هاماً في خلق فرص العمل وتنويع النسيج الاقتصادي؛ مما دفع بالدول إلى تبني استراتيجيات تدعم الروح المقاولاتية لدى مختلف الفئات ولاسيما فئة الشباب الجامعي، ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى إرساء آليات فعالة لمرافقة وتمويل هذه المشاريع لضمان استمراريته ونجاحها في بيئة اقتصادية تتسم بالتنافسية العالية.

وقد أولت الجزائر أهمية بالغة لهذا القطاع من خلال استحداث هيئات ومراكز متخصصة تهدف إلى التكامل بين الجامعة والوسط الاقتصادي، حيث يعد إنشاء مراكز تطوير المقاولاتية بالجامعات خطوة استراتيجية تهدف إلى احتضان الأفكار الابتكارية للطلبة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واقعية عبر توفير المرافقة العلمية، والتقنية اللازمة قبل الانتقال إلى مرحلة التمويل الفعلي.

وتعد إشكالية التمويل مطلباً ضرورياً في مسار إنشاء المؤسسة المصغرة، إذ تتدخل الدولة عبر جملة من الآليات والوكالات لدعم هذه المؤسسات، وفي إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية يتم تفعيل علاقة تكاملية بين التكوين والمرافقة من جهة، وبين آليات التمويل المتاحة من جهة أخرى، لضمان توجيه الدعم المالي للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية العالية.

إن الفهم العميق للعلاقة الوظيفية بين آليات التمويل ومراكز تطوير المقاولاتية يتجاوز مجرد الدعم المادي ليصل إلى إرساء منظومة دعم استراتيجية وشاملة، حيث تعمل هذه المتغيرات بشكل متواز على تذليل العقبات البيروقراطية والمالية التي تواجه المقاول الشاب. فالمرافقة في هذه المراكز لا تقتصر على الجانب الأكاديمي، بل تمتد لتشمل تنمية الشخصية المقاولاتية وضبط المتغيرات الاقتصادية للمشروع بما يضمن كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة. ومن هنا يبرز التحدي في كيفية الموازنة بين متطلبات المؤسسات الممولة وشروط الاستحقاق، وبين الدور التوجيهي للمراكز الجامعية، وهو ما يفرض ضرورة تبني نماذج تمويلية مرنة تتماشى مع خصوصية المشاريع المقترحة، وتضمن انتقالاً آمناً من مرحلة النموذج الأولى إلى مرحلة الاستدامة المالية في السوق.

أولاً: طرح إشكالية الدراسة

تعتبر المعلومات المتعلقة بآليات الدعم والتمويل مصدراً رئيسياً لترشيد فكر حاملي المشاريع من الطلبة الجامعيين، والتي يجب أن تمكنهم من الحكم على الوضع المالي والتشغيلي لمؤسساتهم المستقبلية. وفي ظل التوجه نحو دعم الفكر المقاولاتي، من المتوقع أن يؤدي عدم الوضوح في آليات المرافقة والتمويل إلى زيادة حالة الشك وعدم اليقين، مما قد يؤثر على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرارية؛ ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي آليات تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية، وما مدى فعاليتها في دعم إنشاء واستمرارية هذه المؤسسات؟

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: هل تساهم صيغ التمويل التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تسهيل تمويل المؤسسات المصغرة؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يساعد مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة في توجيه ومرافقة الطلبة للحصول على التمويل المناسب لمشاريعهم؟

السؤال الفرعي الثالث: هل تساهم الامتيازات المالية والجبائية المرتبطة بآليات التمويل في تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المؤسسات المصغرة؟

السؤال الفرعي الرابع: كيف تؤثر المرافقة والتكوين المقدم من طرف مركز تطوير المقاولاتية في تحسين فرص نجاح المشاريع الممولة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم الفرضيات كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

آليات تمويل المؤسسات المصغرة ضمن مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية فعالة في دعم إنشاء واستمرارية المؤسسات المصغرة.

1. الفرضية الفرعية الأولى:

■ تساهم صيغ التمويل التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA في تسهيل تمويل المؤسسات المصغرة؛

2. الفرضية الفرعية الثانية:

■ يساعد مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة في توجيه ومرافقة الطلبة للحصول على التمويل المناسب لمشاريعهم؛

3. الفرضية الفرعية الثالثة:

■ تساهم الامتيازات المالية والجبائية المرتبطة بآليات التمويل في تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المؤسسات المصغرة؛

4. الفرضية الفرعية الرابعة:

- تؤثر المرافقة والتكوين المقدم من طرف مركز تطوير المقاولاتية في تحسين فرص نجاح المشاريع الممولة.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات منها:

1. أسباب موضوعية:

- محاولة فهم التكامل الوظيفي بين الوكالات التمويلية والهيئات المرافقة لضمان ديمومة المؤسسات المصغرة وتقادي حالات التعثر المالي؛
- التخصص في هذا الميدان وعلاقته بموضوع البحث.

2. أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي لمعالجة مثل هذه المواضيع لتلائمها مع تخصصنا.

رابعا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي يحظى بها قطاع المؤسسات المصغرة باعتباره دعامة استراتيجية في التحول الاقتصادي، وما ترتب عليه من ضرورة إيجاد آليات تمويل ومرافقة فعالة، تكمن أهمية الموضوع في محاولة الربط بين الجانب الأكاديمي (مراكز المقاولاتية) والجانب التمويلي، مما يوفر مرجعا يمكن الاعتماد عليه لفهم المسارات التمويلية المتاحة للطلبة المقبلين على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية:

- التعرف على طبيعة آليات التمويل الموجهة للمؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية؛
- إبراز الدور الذي تلعبه مرافقة هذه المراكز في توجيه الطلبة نحو صيغ التمويل الأكثر تناسقا مع مشاريعهم؛
- توضيح العلاقة التكاملية بين التكوين المقاولاتي، المرافقة التقنية، والحصول على الدعم المالي؛
- بيان أثر الامتيازات المالية والجبائية المرافقة لعملية التمويل على خفض تكاليف انطلاق المؤسسات المصغرة؛
- تحديد مدى مساهمة هذه الآليات (تمويل ومرافقة) في تعزيز فرص استمرارية وديمومة المؤسسات المصغرة في السوق.

سادسا: حدود الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل الى النتائج، فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية:

1. **الحدود المكانية:** سوف تكون هذه الدراسة على مستوى مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله.
2. **الحدود الزمنية:** تم إجراء الجانب التطبيقي للدراسة بما في ذلك فترة التربص الميداني وجمع البيانات في الفترة الممتدة من 01 مارس الى غاية 20 أبريل.

سابعا: منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي؛ حيث تم إجراء مسح وإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمراجع الأجنبية وما تم نشره عبر مواقع الإنترنت لتكوين إطار نظري كاف حوله. وأما في الجانب التطبيقي، فقد جرى الاعتماد على الملاحظة والوثائق الرسمية لجمع المعطيات الميدانية داخل مركز تطوير المقاولاتية، ثم تحليلها باستعمال برنامج المعالجة الإحصائية Excel.

ثامنا: صعوبات الدراسة

من صعوبات البحث التي واجهتنا هي:

- تقارب مفاهيم المؤسسة المصغرة مع المؤسسة الصغيرة، الخلط بين المؤسسات المصغرة والصغيرة؛
- قلة المراجع كالكتب خاصة في المؤسسات المصغرة، يوجد فقط الصغيرة والمتوسطة؛

تاسعا: هيكل الدراسة

قصد الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي؛ حيث تم التطرق في الفصل الأول لنظرة عامة حول آليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية الجامعية، والذي قُسم إلى ثلاث مباحث؛ تناول المبحث الأول عموميات حول المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية الجامعية، بينما خُصص المبحث الثاني لتمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية، ولينتهي هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي استعرض الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني فقد خُصص لدراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله، وقُسم بدوره إلى ثلاثة مباحث؛ ركّز المبحث الأول على الإطار المنهجي للدراسة، وجاء المبحث الثاني لتقديم مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله وبرامج التكوين المقاولاتي، ليختم المبحث الثالث هذا الفصل بعرض نتائج الدراسة التطبيقية، تحليلها، ومناقشتها.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول آليات تمويل المؤسسات
المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

تمهيد الفصل الأول

شهدت المؤسسات المصغرة في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا باعتبارها من الركائز الأساسية الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تساهم به في خلق فرص العمل وتشجيع روح المبادرة وتنويع البنية الاقتصادية، وتكتسب هذه المؤسسات أهمية خاصة في الدول النامية، حيث تعد وسيلة فعالة لمواجهة البطالة وتحفيز الاستثمارات خاصة لدى فئة الشباب.

وفي هذا الإطار، عملت الجزائر على دعم هذا التوجه من خلال وضع مجموعة من الآليات والبرامج الموجهة لتمويل ومراقبة المؤسسات المصغرة، من أبرزها تدخل الهيئات الحكومية المتخصصة مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي توفر التمويل والمرافقة التقنية والإدارية لحاملي المشاريع، كما برز دور الجامعات من خلال إنشاء مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية التي تهدف إلى نشر الثقافة المقاولاتية داخل الوسط الجامعي وتوجيه الطلبة نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة.

ولتناول ما سبق بشيء من التفصيل، سوف نستعرض في هذا الفصل لثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية الجامعية؛

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية الجامعية

تحتل المؤسسات المصغرة مكانة متقدمة في دعم المبادرة الاقتصادية، حيث يشكل التمويل عاملا حاسما لنجاحها ضمن المنظومة المقاولاتية، التي توفر آليات متعددة لدعم المشاريع المصغرة وتحسينها على أرض الواقع، وتطويرها وكذا ديمومة بقائها في الساحة الاقتصادية، لكونها عنصر داعم لمعالجة عدة مشاكل اقتصادية، وبالتالي فهي تعمل على دعم مسيرة التنمية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة

تمثل المؤسسات المصغرة وحدة اقتصادية صغيرة الحجم، تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات وتتميز بالمرونة وببساطة هيكلها، مما يجعلها أداة فعالة في دعم النمو المحلي.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات المصغرة وأهميتها

شهدت المؤسسات المصغرة اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والهيئات الدولية والمحلية، ولاسيما المجتمع المدني، نظرا للدور المهم الذي تقوم به في دعم اقتصاديات الدول.

أولاً: تعريف المؤسسات المصغرة

أثار تحديد تعريف المؤسسات المصغرة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية، رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم النامي والمتقدم كافة على حد سواء، ويمكن حصر الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين الدول وبين الهيئات الاقتصادية فيما يلي¹:

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي؛
- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه؛
- اختلاف العوامل التقنية والعوامل السياسية؛

1- تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة:

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 17/02 المؤرخ في 11 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر

¹ رجال فاطمة، شنشونة محمد، "دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات المصغرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -ANSEJ- فرع المدينة"، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال -جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد (03)، العدد (01)، 2014، ص 5.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يتضمن هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشكل المؤسسات المصغرة الأغلبية من حيث العدد ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يعني أن المؤسسات المصغرة التي تنشط في قطاع الصناعات والحرف تمثل الجزء الأكبر، وفي هذا الإطار ورد في نص المادة الخامسة من القانون رقم 17/02 ما يلي :

تعرف مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار.

كما جاء في نص المادة 10 من ذات القانون ما يلي: أن المؤسسة المصغرة في مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تستخدم على الأكثر 9 عمال وتحقق رقم أعمال من 40 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار مع إتمام شرط الاستقلالية¹.

ويمكن تقديم تصنيف الجزائر للمؤسسات المصغرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تصنيف الجزائر للمؤسسات المصغرة.

المؤسسة	رقم الأعمال السنوي	العمال	الميزانية السنوية
مصغرة	أقل من 40 مليون دينار.	من 1 إلى 09.	أقل من 20 مليون دينار.
صغيرة	أقل من 400 مليون دينار.	من 10 إلى 49.	أقل من 200 مليون دينار.
متوسطة	أقل من 4000 مليون دينار.	من 50 إلى 250.	أقل من 1000 مليون دينار.

Source: Mechaali Bilel and Mahrez Salah, "the role of Small & Medium Enterprises (SMEs) in economic development: the Algerian experience" Journal of strategy and Development Review, Vol (20), N° (01), 2020, p160.

¹ سي محمد فتيحة، بوسعد نايت إبراهيم، "دور المؤسسات المصغرة في التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية 2000-2021)", مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة عين تموشنت، الجزائر، المجلد (11)، العدد (06)، 2024، ص 121.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

2- تعاريف دولية للمؤسسات المصغرة

- **تعريف البنك الدولي:** يعتمد في تعريفه على معيار عدد العمال ويصنف المؤسسات المصغرة بالتالي يعمل فيها أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة بالتالي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما المؤسسات المتوسطة فهي التي تضم ما بين 50 إلى 100 عامل¹.
 - **تعريف الاتحاد الأوروبي:** يعرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات المصغرة بأنها التي يعمل فيها أقل من 10 عمال، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تضم ما بين 10 إلى 99 عاملا، أما المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل أقل من 250 عامل².
 - **تعريف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة:** عرفت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة المؤسسة المصغرة بأنها: "المؤسسة التي تتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالي: عدم انفصال الملكية عن الإدارة فعادة ما يكون المدير هو مالك المشروع، تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد، ويكون مجال نشاط المشروع محليا في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية، حجم المشروع يكون صغيرا بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال"³.
 - **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** في الولايات المتحدة الأمريكية تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقانون عام 1953، الذي حدد مجموعة من الخصائص المتمثلة في: لا يتجاوز حجم المبيعات السنوية لشركات الخدمات والتجزئة 5 ملايين دولار، ولشركات الجملة من 5 إلى 15 مليون دولار أما الشركات الصناعية فيحدد الحد الأقصى لعدد العمال بـ 250 عاملا كحد أقصى⁴.
- يرجع اختلاف تعاريف المؤسسات المصغرة إلى تباين مستويات النمو الاقتصادي، وطبيعة الأنشطة، والعوامل السياسية بين الدول. فبينما يركز التشريع الجزائري على معايير قانونية لضبط حجم العمالة والنشاط، تتبنى الهيئات الدولية خصائص نوعية مثل الاستقلالية الإدارية والارتباط بالسوق المحلي. ويهدف هذا التعدد لتمكين كل جهة الى وضع إطار تنظيمي يتماشى مع خصوصية بيئتها الاستثمارية ويخدم أهدافها التنموية والاجتماعية.

¹ رجال فاطمة، شنشونة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² نفس المرجع، ص 5.

³ زناتي مغنية، عرياش زينة، "آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر - دراسة مقارنة بين ANSEJ-ANGEM-CNAC للفترة 2015 - 2019"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة أحمد زبانة، غليزان، الجزائر، المجلد (11)، العدد (2)، الجزائر، 2022، ص 134.

⁴ Kidaouene Abou Bakr Essedik, "The efforts of the Algerian State to Support Small and medium- Sized enterprises SMES in oreduce during the period (2013.2019)" A detailed look at the organisms in charge of Support, journal Administrative and Sciences Review, Vol (05), N°: (02), 2021, P 529.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

ومما سبق يمكن تعريف المؤسسات المصغرة على أنها مشروع اقتصادي صغير جدا يوظف عددا محدودا من العمال (عادة أقل من 10)، ويعتمد على استثمار ورأس مال منخفضين، ويعمل غالبا في القطاعات التجارية، الحرفية أو الخدمية.

ثانيا: أهمية المؤسسات المصغرة

تلعب المؤسسات المصغرة أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات موضحة كالاتي:

1- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة:

من أهم ما تحققه المؤسسات المصغرة في الجانب الاقتصادي ما يلي:

- تخفيض نسبة البطالة، استقطاب العمالة وتوفير مناصب الشغل؛
- جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، وبالتالي زيادة الناتج الوطني؛
- توليد قيمة مضافة للمنتجات الوطنية وتنمية الصادرات؛
- المساهمة في التقدم التكنولوجي وتنمية المواهب والابداعات، من خلال ترسيخ الخبرات العلمية للعاملين واتقان الابتكارات؛
- تعزيز التنمية الإقليمية، بانتشارها المرن وخلق فرص إنتاجية في المناطق النائية؛
- تقديم دعم للمؤسسات الكبرى، عبر توفير الموارد وتعزيز التكامل الإنتاجي والصناعي؛
- توفير النقد الأجنبي، وذلك بإنتاج السلع ذات الفرص التصديرية وإنتاج سلع بديلة¹.

2- الأهمية الاجتماعية للمؤسسات المصغرة:

إلى جانب الأهمية الاقتصادية، تحقق المؤسسات المصغرة أيضا دورا هاما على الصعيد الاجتماعي ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- الرفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية، والمساهمة في تكوين مجتمع صناعي من الحرفيين؛
- زيادة إحساس الفرد بالحرية؛
- تعزيز الانتماء وتكوين النسق الاجتماعي الأسري المتكامل، وبناء فئة العمالة المنتجة؛

¹ صالحي ناجية، " دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - ANGEM"، أطروحة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018، ص 25 - 28.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

- تمكين العديد من فئات المجتمع، كالشباب ورفع مشاركة العنصر النسوي في النشاط الاقتصادي؛
- التخفيف من العديد من المشاكل الاجتماعية؛
- تقوية العلاقات والتواصل الاجتماعي¹.

واستنادا إلى ما تم ذكره، تعد المؤسسات المصغرة من دعائم التنمية، إذ تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة التشغيل، تعزيز الإدماج الاجتماعي وتمكين مختلف الفئات، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة

تتميز المؤسسة المصغرة بمجموعة من الخصائص، نذكر منها:

- انخفاض التكاليف نسبيا، لأن الاستثمارات تكون محدودة وتكلفة رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة والمتغيرة منخفضة.
- قلة عدد العاملين في المشروع المصغر، فهو يحتاج إلى المهارات وليس إلى العدد الكثير من العاملين.
- اندماج الإدارة والملكية، أي في غالب الأحيان المشاريع المصغرة يكون مالك المؤسسة هو المدير ويتولى العمليات الإدارية بنفسه.
- تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة نظرا للقدرة المالية.
- القدرة على التفاعل بسهولة والمرونة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متطلبات السوق المستهدف.
- الانتشار الجغرافي الموسع، والذي يمكنها من تغطية مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من المستهلكين².

الفرع الثالث: أشكال المؤسسات المصغرة

يمكن تلخيص أهم الأشكال التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات المصغرة فيما يلي:

أولا: أشكال المؤسسات المصغرة حسب طبيعة توجهها:

تصنف المؤسسات المصغرة حسب طبيعة توجهها إلى ما يلي:

¹ صالحى ناجية، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

² بدراني محمد، ابراهيم ايمان، سيد أحمد حاج عيسى، " البرامج التكوينية المقاولاتية وأثرها على اتجاهات الطلبة حاملي المشاريع المصغرة - دراسة مركز تطوير المقاولاتية لجامعة البليدة"، مجلة الادارة والتنمية والدراسة، جامعة لونييسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد (13)، العدد (02)، 2024 ص 492.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

- المؤسسات العائلية (المنزلية): تتميز المؤسسات المصغرة العائلية بكون مكان اقامتها المنزل، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة وتعمل داخل المنزل باستخدام اليد العاملة العائلية، وتنتج سلع تقليدية بكميات محدودة، وتنتشر خصوصاً في الاقتصاد الغير رسمي في الدول النامية.
- المؤسسات التقليدية: تعتمد على العمل والأجير وتمتاز بوجود مقر مستقل وأدوات يدوية، وتنتج قطع تقليدية أو لصالح مصنع.
- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة (نظام الورش): تعتمد على تقنيات إنتاج حديثة وتنظيم متطور للعمل، وتنتج وفق معايير صناعية لتلبية حاجات السوق العصري¹.

ثانياً: أشكال المؤسسات المصغرة حسب طبيعة الإنتاج

من خلال هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات المصغرة إلى:

- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ويتركز نشاطها على تصنيع منتجات: مواد غذائية، جلود، نسيج، خشب... الخ.
- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يهتم هذا النوع: بالإنتاج الميكانيكي، الكهربائي، ومواد البناء.
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: نشاطها محدود بسبب كثافة رأس المال، وتركز على تصليح وتجميع المعدات وصناعة بعض التجهيزات البسيطة².

ثالثاً: أشكال المؤسسات المصغرة حسب تنظيم العمل

تصنف المؤسسات المصغرة حسب تنظيم العمل على النحو التالي³:

- المؤسسات الغير مصنعة: هي مؤسسات تشمل الإنتاج المنزلي والحرفي. وتركز على منتجات يدوية وفق طلب الزبائن.
- المؤسسات المصنعة: يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع الصغيرة ومنشآت شبه صناعية، تعتمد على تقسيم العمل وتعقيد الانتاج.

رابعاً: أشكال المؤسسات المصغرة حسب الشكل القانوني

يصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة وهي:

¹ قسام إسماعيل، "ترقية المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين القدرة التنافسية"، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص 31-32.

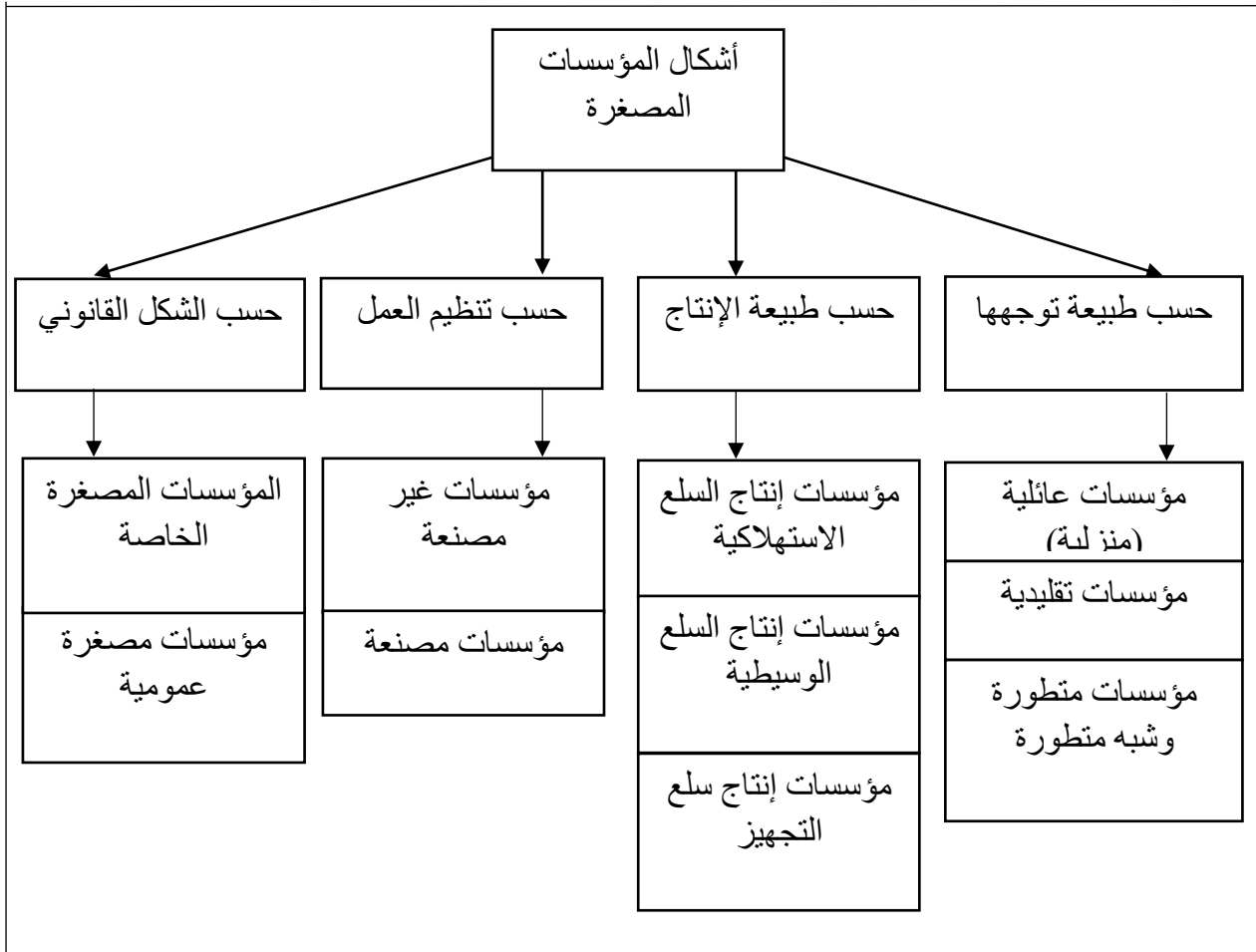
² نفس المرجع، ص 31-32.

³ نفس المرجع، ص 32.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

- المؤسسات المصغرة الخاصة: وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين، أو مؤسسات حرفية.
- المؤسسات الصغيرة العمومية: وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام¹.

الشكل رقم (1-1): تقسيم المؤسسات المصغرة من حيث الطبيعة، توجهها، الإنتاج، العمل، الشكل القانوني.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

¹ غديري داود ، سردوك فاتح، بلفتحي مليكة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين ارهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته" مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، مخير المجلد (09)، العدد (01)، 2023، ص 42.

الفصل الأول: نظرة عامة حول آليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

المطلب الثاني: آليات تمويل ودعم المؤسسات المصغرة

يشكل التمويل عنصرا أساسيا لضمان استمرارية المؤسسات المصغرة، لذلك برزت الحاجة إلى إيجاد آليات تمويلية تساهم في إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة.

الفرع الأول: ماهية التمويل

يعرف التمويل بأنه: "الحصول على المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع وهو عنصر أساسي وضروري في حياة المؤسسة بشكل متواصل، فهو يوفر الموارد المالية للمشروع من أجل تغطية احتياجاته الاستثمارية مهما كان حجم المؤسسة"¹.

تم التعريف بأنه: "يعبر عن كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشاريع للحصول على الأموال اللازمة برأس مال أو بالإقراض واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع من هذا الاستثمار والمخاطر المحيطة به"².

كما عرف بأنه: "عملية تجميع المبالغ المالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي، فهو إذن تدبير الموارد للمؤسسة في أي وقت تكون هناك حاجة إليه"³.

ومن خلال هذه التعاريف، نعرف التمويل بأنه توفير الأموال الضرورية لنشاط المؤسسة، أو هو مختلف القرارات التي تقوم بها المؤسسة وتتعلق باستخدام الأموال لإنتاج القيمة.

يمكن تلخيص أهمية التمويل في المؤسسات المصغرة فيما يلي⁴:

- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستعملها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بما يزيد الدخل الوطني؛

¹ عبد الحميد لمين، " المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد (07)، العدد (01)، 2022، ص 145.

² زنانة ريمة، العيد شريفة، "مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة عليه"، مجلة المالية والأسواق، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد (10)، العدد (02)، 2023، ص 328.

³ معراج هوري، عمر حاج سعيد، " التمويل التاجيري المفاهيمي والأسس"، دار كنوز المعرفة للطباعة والشر والتوزيع، الأردن، 2012، من 15.

⁴ نفس المرجع، ص 16.

الفصل الأول: نظرة عامة حول آليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من مخاطر الإفلاس والتصفية.

الفرع الثاني: آليات تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر

اعتمدت الجزائر في تمكين المؤسسة المصغرة على مجموعة من الآليات الداعمة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات، وفيما يلي نتطرق إلى آليات تمويل المؤسسات المصغرة الجزائرية.

أولاً: البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية في الجزائر دوراً كبيراً في إنشاء المؤسسات المصغرة وتسهيل نشاطاتها من خلال ما تقدمه من قروض، ونظراً لهذه الأهمية قامت السلطات الحكومية بوضع بروتوكول في 23 ديسمبر 2001 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع تلك المؤسسات والبنوك العمومية (CPA, BADR, BNA, BDL) من أجل تحقيق النقاط التالية:

- توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة، وذات القدر الكبير من النمو والقيمة المضافة والقدرة على امتصاص البطالة؛
- تفعيل توظيف خطوط القروض الخارجية، عبر برنامج اتصال مباشر وفعال؛
- تطوير منهجية موحدة وتشاورية، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، لبحث وتعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين؛
- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والبنوك العمومية الخمسة، وهذا طبقاً لقواعد الحیطة المعتمدة من طرف بنك الجزائر؛
- مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة، وذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم؛
- تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات، عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة؛
- وضع برامج تكوينية لمسيري المؤسسات الصغيرة، ومقاييس وشروط تقديم ملفات القروض؛
- المبادرة بتحسين زبائن البنك من المؤسسات الصغيرة، من أجل تنظيمهم في شكل نادي للأشغال كشريك للبنوك العمومية¹.

¹ المهدي ناصر، بزارية احمد، أوسري منور، "موقوفات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط"، مجلة الباحث، 2018 جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص 231.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

ثانيا: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI

أنشئت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أفريل 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا APSI، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها، و استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تهدف الوكالة إلى تشجيع وتطوير الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل.

أشارت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 298/22 إلى تسمية الوكالة وتعريفها، حيث تم استبدال التسمية السابقة للوكالة "الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار"، إلى "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"¹.

وتتمثل المزايا التي تمنحها الوكالة عند²:

❖ مرحلة الإنجاز (03 سنوات):

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

❖ مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة 03 سنوات):

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الرسم على النشاط المعني (TAP).

يمكن أن تمتد هذه المدة إلى خمس (05) سنوات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل.

¹ كوسام أمينة، "الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18"، مجلة طيبة للدراسات العلمية والأكاديمية، جامعة سطيف 2، الجزائر، المجلد (05)، العدد (02)، 2022، ص 100-102.

² صالحى سلمى، "اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد (05)، العدد (01)، جوان 2021، ص 287.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ووضعت تحت إشراف وزارة التضامن والأسرة، حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش، وقد جاءت لمعالجة النقائص التي تم تشخيصها، ومن مهامها:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- دعم و توجيه و مرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛
- إبلاغ المستفيدين الذين أهملت مشاريعهم في الوكالة بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدارة للمداخل؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة، ومساعدتهم لدى الهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليين للبرنامج¹؛
- تتكون مرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لحاملي المشاريع من خلال تسيير صيغتين من التمويل وهما:
 - تمويل شراء المواد الأولية: ويتمثل في قرض بدون فوائد بقيمة 100.000 دج، والذي يمكن أن تصل قيمته إلى 250,000 دج على مستوى ولايات الجنوب، موجه لشراء المادة الأولية، يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا، وتكون المساهمة الشخصية 0% وسلفة الوكالة 100%.
 - التمويل الثلاثي: ويتمثل في قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى خمس سنوات). وتمثل المساهمة الشخصية هنا 1%، أما سلفة الوكالة بـ 29%، والتي تستدعي تركيبا ماليا ثلاثيا مع إحدى البنوك بـ 70%.

رابعا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

تأسس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 24-188 للتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35-50 سنة؛ حيث قدم هذا الجهاز إجراءات جديدة بداية من سنة 2004 لمساعدة البطالين

¹ صالحى سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 284-285.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

على إنشاء أعمال ومشاريع حرة، حيث أنه وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 المؤرخ في 03 جانفي 2004 والذي يترجم إمكانية المشاركة في تمويل خلق النشاطات السلعية والخدماتية من طرف البطالين أصحاب المشاريع (البالغين من العمر 34 سنة إلى 50 سنة) على أن يكونوا مسجلين في وكالة التشغيل لأكثر من 6 أشهر، من خلال هذا الإجراء أصبح الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يساعد على إدماج الباحثين عن الشغل من خلال إعطائهم فرصة بناء مشاريع عمل حرة وبصورة مستقلة، كما يعد أحد مصادر التمويل حيث أنه يساهم في صندوق ضمان الأخطار الناتجة عن القرض المصغر¹.

وترتكز الاستثمارات المنجزة على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك، مع تقرير مساعدات وامتيازات مالية (تخفيض نسبة الفوائد البنكية، الاستفادة من قرض بدون فائدة من الصندوق) وجبائية (تخفيض نسبة الرسوم الجمركية، الإعفاء الضريبي والشبه الضريبي) لصالح كل شخص يستوفي شروط الالتحاق بالجهاز. كما يهتم الصندوق كذلك بدعم ترقية الشغل من خلال الامتيازات التي يمنحها لصاحب العمل كلما ساهم في توظيف العمالة أو في تكوين ورفع كفاءة عماله².

خامسا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) الامتداد المؤسسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بعد إعادة هيكلتها وتغيير تسميتها.

تعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ على أنها مؤسسة عمومية أنشئت سنة 1996، تعنى بتشجيع ودعم ومراقبة إنشاء المؤسسات، وتوجه هذه الوكالة إلى الشباب البطالين الحاملين لأفكار مشاريع، حيث تمكنهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة، كما تضمن مرافقتهم خلال مختلف مراحل إنشاء وتطوير هذه المؤسسات.

وتهتم الوكالة بالمشاريع التي لا يتجاوز اجمالي تكلفتها 10 ملايين دينار جزائري، حيث تقدم في الأساس المساعدة لحاملي المشاريع الشباب في إنشاء مشاريعهم وصياغة استراتيجيات الأعمال، وذلك من خلال الدعم والتكوين المتخصص. وقد كانت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل، ثم تم تحويلها رسميا إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة،

¹ تلوح سعيدة، "مرافقة المقاولاتية السنوية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAS)"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد (05)، العدد (01)، 2021، ص 285-286.

² مداس حبيبة، "الاليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021-2022، ص 178-179.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات الصغيرة ومراكز تطوير المقاولاتية

وطبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، والذي عدل وتتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، تم تغيير اسم الوكالة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA¹.

وبالإضافة إلى المهام المحددة في القانون، تكلف الوكالة أيضا بتنفيذ كل التدابير التي من شأنها تمكين تعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إنشاء الأنشطة لفائدة الشباب، وضمان استعمالها ضمن الآجال المحددة، وذلك وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وفيما يلي شروط التأهيل للاستفادة من الامتيازات الممنوحة، يجب على صاحب المشروع استيفاء جملة من الشروط التالية:

- أن يتراوح عمره بين 18 و55 سنة؛
- أن يكون حائزا على شهادة أو مؤهل مهني، أو يمتلك مهارات معرفية معترف بها، مثبتة بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى؛
- أن يشارك في التكوين الموجه له عبر مراكز تطوير المقاولاتية؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بنسبة لا تقل عن الحد الأدنى المحدد.

❖ أنواع التمويل المتاحة لدى الوكالة: ما يلي:

- التمويل الذاتي: حيث يمول صاحب المشروع 100% من قيمة الاستثمار؛
- التمويل الثنائي: حيث يساهم كل من صاحب المشروع والوكالة بنسبة 50% من قيمة الاستثمار؛
- التمويل الثلاثي: حيث يساهم صاحب المشروع بنسبة تتراوح بين 5% و15% من قيمة الاستثمار، وتساهم الوكالة بنسبة تتراوح بين 15% و25%، بينما البنك يمول 70% من إجمالي قيمة الاستثمار².

سادسا: صناديق ضمان القروض:

يمثل عدم توفر الضمانات من التحديات الرئيسية التي تمنع حصول المؤسسات الصغيرة على القروض، ولمواجهة ذلك تم إنشاء صناديق ضمان القروض التالية:

1) صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في نوفمبر 2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01،

¹ Merkache Samire, "The Impact of leader justice on job performance in economic organization: A case study of the national entrepreneur ship support and developpemnt agency (NESDA) in Chlef, University of Chlef, Algeria, Journal contemporary Business and economic studies, Vol (07), No (02), 2024, p120.

² Ibid. p 121.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات الصغيرة ومراكز تطوير المقاولاتية

المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد انطلق نشاطه فعليا سنة 2004، ويعتبر انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك، لعدة اعتبارات:

- يعتبر أول أداة متخصصة لفائدة هذه المؤسسات، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية؛
- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹.

وتتمثل طبيعة ضمانات FGAR وكيفية الاستفادة منها في:

- تتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي، تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، المبلغ الأقصى للضمان قيمته 25 مليون دج، أما المبلغ الأدنى للضمان فقيمته 4 مليون دج، المدة القصوى للضمان في 7 سنوات، أما معدل الفائدة على القرض فيحدد من طرف البنك.
- تكلفة منح الضمان: يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع، والتي تتراوح بين 10000 و 50000 دج، تسدد عند الموافقة المبدئية على المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد المبلغ لصاحبه، هذا ويأخذ الصندوق أيضا علاوة التزام تقدر ب 1% من قيمة القرض، تسدد هذه العلاوة مرة واحدة عند منح الضمان².

(2) صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI:

أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19، هو شركة ذات أسهم تهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، وتتعلق هذه القروض أساسا بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد استثنى الصندوق بعض القطاعات من إمكانية الاستفادة من ضماناته، كقطاع الفلاحة، النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية، يساهم الصندوق في تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض الاستثمارية عن طريق ضمان مخاطرها، حيث يغطي الضمان نسبة من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد

¹ واضح فوزان، حريد رامي، سلامة سارة، "مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد (04)، العدد (01)، 2019، ص 119-120.

² واضح فوزان، حريد رامي، سلامة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 125-126.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

القرض، وقد حدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح عند إنشاء المؤسسة، ونسبة 60% في الحالات الأخرى كالتوسيع والتجديد. أما المبلغ الأقصى للضمان فقد حدد بـ 50 مليون دج ويتقاضى الصندوق نظير تقديمه للضمان علاوة قدرها 0.5% من القرض المضمون.

وفي سنة 2011 دخل الصندوق مرحلة جديدة بعد أن كلف بتسيير صندوق الضمان المكرس لتغطية التمويل الفلاحي، حيث يضمن تمويل النشاطات الفلاحية المخصصة لإنشاء المستثمرات الفلاحية وتدعيم قدرات الإنتاج للمستثمرات قيد التطوير بحد أقصى قيمته 100 مليون لقروض الاستثمار و10 ملايين دج لقروض الاستغلال¹.

المطلب الثالث: مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية

تعتبر المقاولاتية توجها حديثا يساهم في تعزيز المبادرة الفردية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار تلعب مراكز تطوير المقاولاتية في الجامعات دورا مهما في نشر الثقافة المقاولاتية، ودعم تحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية ناجحة.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص المقاولاتية

تندرج المقاولاتية من المفاهيم الحديثة المرتبطة بإنشاء المشاريع وتحقيق القيمة، لذلك سنعرض مفهومها وأبرز خصائصها.

أولا: مفهوم المقاولاتية:

تعرف المقاولاتية على أنها:

- القابلية على المبادرة بتنفيذ عمل أو إنشاء مؤسسة جديدة بدلا من مراقبة وتحليل أو وصف مثل هذا العمل أو هذه المؤسسة.
- المقدرة على اكتشاف مصادر الموارد وجمعها والتحكم بها والتأكد من عدم إنفاذ المال في أحوال اللحظات².
- حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة³.

¹ مداس حبيبة، مرجع سبق ذكره، ص 185.

² سيدي صالح صبرينة، لونيس علي، "المقاولاتية: المفهوم واليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية"، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد ملين دباغين، سطيف، الجزائر، المجلد (08)، العدد (02)، 2022، ص 556.

³ بن جمعة أمينة، الربيعي جرمان، مرجع سبق ذكره، ص 273.

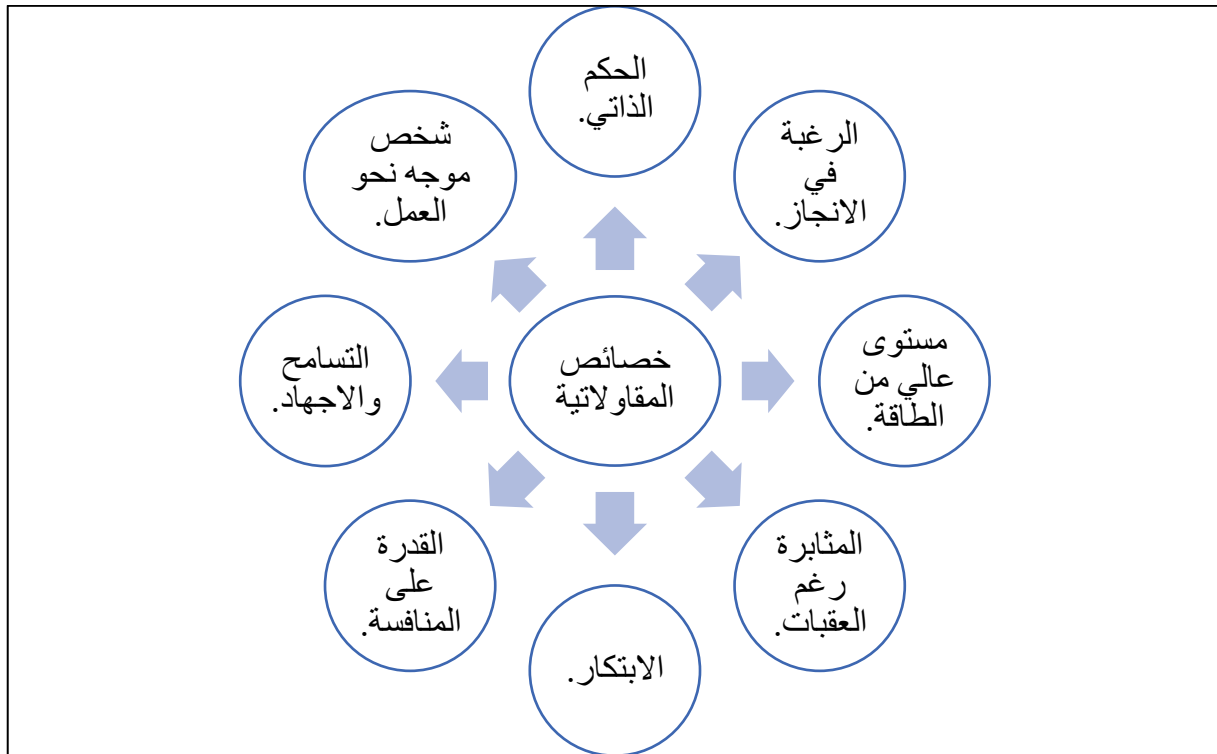
الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات الصغيرة ومراكز تطوير المقاولاتية

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول إن المقاولاتية هي: عملية تقوم على اكتشاف الفرص واستغلالها عبر تحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة، اعتماداً على روح المبادرة والابتكار وتحمل المخاطرة، بما يسهم في خلق القيمة وتحفيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: خصائص المقاولاتية:

فيما يلي عرض خصائص المقاولاتية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-2): خصائص المقاولاتية.



المصدر: بن جمعة امينة وجرمان الربيعي، "دار المقاولاتية كآلية لتنفيذ فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات -دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجاً-"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد /، العدد (05)، 2017، ص 274.

وما سبق ذكره أعلاه، يؤكد أن خصائص المقاولاتية ليست مجرد مفاهيم نظرية، بل هي منظومة سلوكية ونفسية متكاملة؛ حيث تتداخل هذه السمات الثمانية لتشكل الأساس الرئيسي لنجاح أي مشروع مقاولاتي، وتحويل الأفكار الابتكارية إلى مؤسسات مصغرة قادرة على الصمود والمنافسة في السوق.

وفيما يلي تفصيل لأبرز هذه السمات والمميزات:

- **الحكم الذاتي:** حيث تظهر هذه الخاصية في الرغبة القوية في الاستقلالية، وحرية اتخاذ القرار بعيداً عن قيود الوظيفة التقليدية.
- **الرغبة في الإنجاز:** وتتمثل في وجود دافع داخلي للتميز، وتحديد أهداف طموحة والسعي لتحقيقها بنجاح.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

- مستوى عال من الطاقة: ويتجسد ذلك في القدرة البدنية والذهنية على العمل لساعات طويلة وتحمل مجهود التأسيس.
- المثابرة رغم العقبات: والتي تعني القدرة على الصمود والمرونة النفسية أمام الأزمات، وعدم الاستسلام للفشل.
- الابتكار: ويظهر من خلال القدرة على تقديم أفكار، أو منتجات أو أساليب عمل جديدة ومميزة.
- القدرة على المنافسة: وتتجلى في امتلاك روح التحدي والجدارة لإثبات الذات والتفوق في السوق.
- التسامح والإجتهاد: ويقصد به القدرة على اتخاذ القرارات والعمل بكفاءة تحت الضغط وفي ظروف غير مستقرة.
- شخص موجه نحو العمل: حيث تركز هذه السمة على التنفيذ الفعلي والمبادرة، وتحويل الأفكار فوراً إلى واقع ملموس.

الفرع الثاني: تعريف ونشأة مراكز تطوير المقاولاتية "C.D.E":

تمثل مراكز تطوير المقاولاتية كيانات أساسية لدعم المشاريع، وفيما يلي يتم توضيح نشأتها بعد التطرق لتعريفها لتعزيز فهم دورها ووظائفها.

أولاً: تعريف مراكز تطوير المقاولاتية

تعرف مراكز تطوير المقاولاتية بأنها هياكل تم إنشاؤها داخل مؤسسات التعليم العالي كجزء من البرنامج الوطني لتشجيع المقاولاتية في الوسط الجامعي، وتمثل هذه المراكز مساحات مخصصة لتعزيز المقاولاتية، مما يوفر للطلاب المقاولين بيئة مواتية لتحقيق أفكارهم ومشاريعهم، من خلال تلقي التدريب والتكوين في أساسيات المقاولاتية والتخطيط الاستراتيجي والتسيير لإنشاء المؤسسة¹.

ثانياً: نشأة مراكز تطوير المقاولاتية

تم إنشاء مراكز تطوير المقاولاتية (CDE) كخطوة استراتيجية إلى جعل المؤسسات المصغرة أحد ركائز بناء نموذج اقتصادي مستدام، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة إلى تحويل دور المقاولاتية على مستوى مختلف الجامعات لمراكز تطوير المقاولاتية في صيغة حديثة، كهياكل تضم حيز مادي ملائم وفريق مكون من إداريين ومكونين ومجهز بالوسائل والأجهزة، بهدف تعزيز التعليم المقاولاتي المبني على تطوير خصائص السلوك المقاولاتي لدى الجامعيين والمهارات

¹ مركز تطوير المقاولاتية، "تعريف مركز تطوير المقاولاتية"، الموقع الرسمي لمركز تطوير المقاولاتية: <https://cde.dz> تاريخ الاطلاع: 15-12-2025، ساعة الاطلاع: 10:00.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

الإدارية التي يتطلبها العمل المقاولاتي. ليصبحوا قادرين على تأسيس المشاريع المقاولاتية الخاصة بهم مستقبلا. ويتحصلون بعد 15 يوم من التكوين على شهادة تتيح لهم الاستفادة من التمويل لمشاريعهم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)¹.

- ومع تزايد دعم الدولة الجزائرية لبيئة المقاولاتية في الجامعات ارتفع عدد مراكز تطوير المقاولاتية إلى أزيد من 100 مركز، كما يستفيد أكثر من 50 ألف طالب وطالبة من التكوين كل سنة، مع وجود أكبر من 700 مرشد ومدرّب وموجه².
- ووفقا لتصريح المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، فقد تم دعم وتمويل إنشاء حوالي 6500 مؤسسة مصغرة في الجزائر موزعة عبر مختلف مراكز تطوير المقاولاتية منذ إعادة تفعيل وهيكله الوكالة حتى نهاية سنة 2025.

الفرع الثالث: خدمات وأهمية مراكز تطوير المقاولاتية

توفر مراكز تطوير المقاولاتية للطلاب وحاملي المشاريع الموارد اللازمة التي تمكنهم من تطوير مهاراتهم في مجال المقاولاتية وتحويل أفكارهم إلى مشاريع ملموسة.

أولا: الخدمات التي تقدمها مراكز تطوير المقاولاتية

تتمثل الخدمات التي تقدمها مراكز تطوير المقاولاتية فيما يلي:

1. **التوعية:** تنظم مراكز تطوير المقاولاتية ورشات عمل وفعاليات توعوية لاطلاع الطلاب على فوائد المقاولاتية، وتبادل الأمثلة الملموسة للنجاحات في المقاولاتية، وتحفيز روح المبادرة.
2. **التكوين:** تقدم مراكز تطوير المقاولاتية برامج تكوينية للطلاب المهتمين بالمقاولاتية كما تغطي مواضيع مختلفة مثل التخطيط والإدارة المالية والتسويق، من أجل تزويدهم بالمهارات اللازمة لبدء وإدارة الأعمال التجارية وإدارتها بنجاح.
3. **المرافقة:** تتيح مراكز تطوير المقاولاتية دعما مخصصا من خلال توفير خبراء وموجهين مؤهلين لتوجيه الطلاب خلال رحلتهم في مجال المقاولاتية، من بلورة الفكرة إلى إطلاق المشروع وتطويره، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية³.

¹ يوسف مصطفى، سمسوم عائشة، "مراكز تطوير المقاولاتية (CDE) كاستراتيجية لتعزيز البيئة المقاولاتية لدى الجامعيين-دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية جامعة الجزائر 03"، مجلة دفاتر بوداكس، جامعة الجزائر، المجلد (14)، العدد (01)، 2025، ص 28.

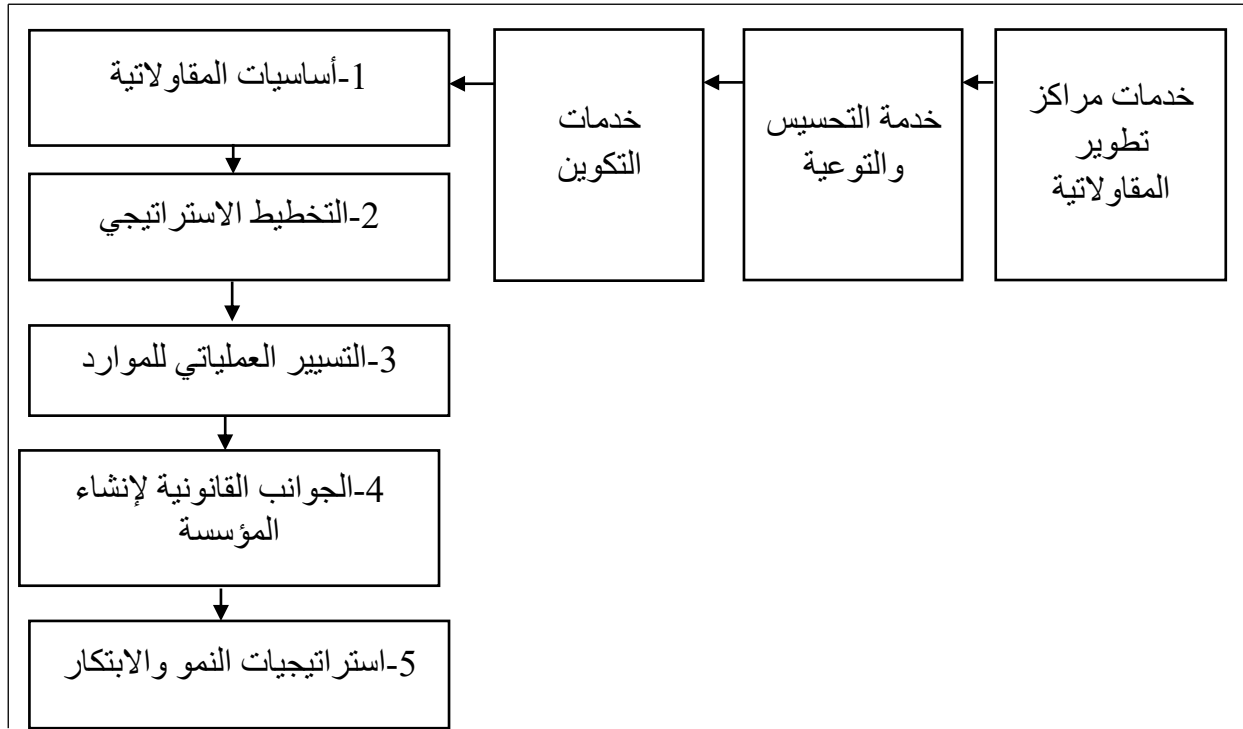
² الموقع الرسمي لمركز تطوير المقاولاتية، مرجع سبق ذكره.

³ مركز تطوير المقاولاتية (CDE)، "تعريف خدمات تطوير المقاولاتية"، الموقع الرسمي لمركز تطوير المقاولاتية: [cde.dz/https://](https://cde.dz/) تاريخ الاطلاع:

2025-12-15، ساعة الاطلاع: 11:22.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

الشكل رقم (3-1): خدمات مركز تطوير المقاولاتية.



المصدر: يوسف مصطفى وسمسوم عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ثانيا: أهمية مراكز تطوير المقاولاتية

- تعد مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية ركيزة أساسية في ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وتحويل المعرفة الأكاديمية إلى مشاريع واقعية ذات أثر، وتكمن أهميتها في النقاط التالية:
- مرافقة الطلبة والخريجين في تحويل أفكارهم إلى مشاريع اقتصادية، من خلال التكوين والتأهيل في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة؛
 - نشر ثقافة المقاولاتية وريادة الأعمال داخل الوسط الجامعي، وتشجيع روح المبادرة والعمل الحر؛
 - تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة خاصة لدى الشباب الجامعي، بما يسهل إدماجهم في سوق العمل والحد من البطالة؛
 - تقديم الدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع من أجل تقليل نسب الفشل، لاسيما في المراحل الأولى للتأسيس؛
 - توفير الاستشارات والدراسات اللازمة للمشاريع حتى تتطور الفكرة وتصبح قابلة للتجسيد؛
 - تعزيز الشركات والتعاون بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لخدمة التنمية؛

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر دعم مشاريع الشباب وربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي؛
- استغلال الكفاءة الجامعية العلمية والتقنية في إنشاء مشاريع منتجة ذات قيمة مضافة¹.

وفقا على ما تم استعراضه، فإن مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية ليست مجرد هياكل إدارية بل هي فضاءات لصناعة جيل من رواد الأعمال ورواد المشاريع القادرين على الابداع وخلق القيمة، كما تسهم في تثمين مخرجات البحث العلمي وتعزيز قابلية التشغيل، مما يعزز دور الجامعة كمحرك فاعل في تطوير المجتمع والاقتصاد المحلي ويدعم ديناميكية التنمية المستدامة.

¹ شرماط موسى، بوكساني رشيد، "مراكز تطوير المقاولاتية كآلية لتفعيل انشاء المؤسسات المصغرة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد (18)، العدد (01)، 2025، ص 24-25.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية

في إطار انفتاح الجامعة الجزائرية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، عملت الدولة الجزائرية على تحقيق تكامل وظيفي بين مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بما يسمح بانتقال الطالب أو حامل المشروع من مرحلة صياغة الفكرة داخل الجامعة إلى مرحلة إنشاء المؤسسة المصغرة ضمن منظومة دعم ومرافقة رسمية، ويعكس هذا الربط مقاربة جديدة تجعل من الجامعة فضاء لإنتاج المبادرات الاقتصادية. لا مجرد مؤسسة للتكوين الأكاديمي.

المطلب الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA" في مرافقة المؤسسات

المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية

تقدم المرافقة المقاولاتية دعماً للمؤسسات المصغرة، حيث تهدف إلى توجيه أصحاب المشاريع وتمكينهم من تنظيم مشاريعهم وضمان استدامتها.

الفرع الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية

عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة، التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء أو بداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية الفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة والمساعدة¹.

المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة تهدف إلى دعم منشئ المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به².

وبصفة عامة تشمل المرافقة ثلاث مراحل أساسية هي³:

- استقبال الأفراد ذوي الرغبة والإرادة في إنشاء المؤسسة.
- تقديم خدمات شخصية من أجل إنشاء مؤسسة أو إعادة توجيه المسار المهني.
- المتابعة الفنية (ماليا، تقنيا، في التسيير...) للمؤسسة بعد الإنشاء.

¹ فرحاتي لويزة، "هياكل المرافقة المقاولاتية واستراتيجياتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد (06)، العدد (02)، 2021، ص 376.

² صاطوري الجودي، باسمينة عامرة، بوعلاق نوال، "دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرة وإسقاط على الواقع الجزائري"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (04)، العدد (01)، 2017، ص 95.

³ مهنى أشرف، "دور المرافقة المقاولاتية كأسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد (02)، العدد -، 2013، ص 114.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

ومما سبق، المرافقة المقاولاتية هي عملية منظمة ومستمرة تهدف إلى دعم حاملي المشروعات في مختلف مراحل إنشاء وتطوير المؤسسة، عبر التوجيه والتكوين والمتابعة.

الفرع الثاني: المرافقة المقاولاتية لإنشاء المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دوراً أساسياً في منظومة المرافقة المقاولاتية الجامعية، بالتنسيق مع مراكز تطوير المقاولاتية، إذ يعملان معاً لدعم الطالب المقاول وحاملي المشاريع، حيث تسعى مراكز تطوير المقاولاتية بدعم وإشراف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA" إلى نشر الثقافة المقاولاتية.

وفي هذا الإطار تشارك الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تأطير ومرافقة الطلبة وحاملي المشاريع عبر خبرائها، بالتنسيق مع مراكز تطوير المقاولاتية من خلال:

- تقديم الاستشارات التقنية والاقتصادية؛
- توجيه الطلبة في إعداد دراسات الجدوى ومخططات الأعمال؛
- التعريف بآليات التمويل والدعم العمومي؛
- متابعة المشاريع من مرحلة الفكرة إلى غاية التجسيد الفعلي؛
- تنظيم ملتقيات وورشات تحسيسية لاكتشاف الطلبة ذوي الأفكار الاستثمارية؛
- مرافقة الطلبة بصفة فردية حسب طبيعة مشاريعهم؛
- التنسيق مع الحاضنات الجامعية، ومراكز دعم الابتكار، ومختلف الهيئات الاقتصادية والاجتماعية.
- ربط الطلبة بالمستثمرين والشركاء المحتملين؛

تعتمد مراحل المرافقة الشاملة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA" وفق مرحلتين أساسيتين كما يلي¹:

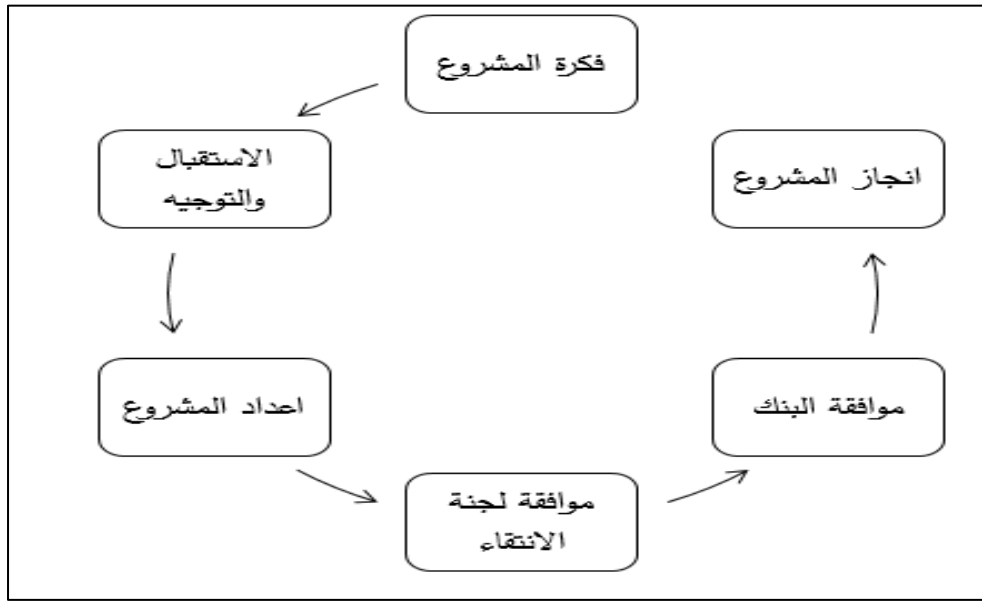
- (1) **المرافقة في مرحلة الإعداد والتأثير:** تتمثل هذه المرحلة في تحضير صاحب الفكرة وتمكينه لإنشاء مشروعه وتشمل هذه المرحلة ما يلي:
- التحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية؛

¹ Abidi Fatiha, "Entrepreneurial Support Body at the Algerian University: From the House of Entrepreneurship to the Centre for Entrepreneurship Development", Journal of Economic Additions, University of Ghardaia, Algeria, Vol (9), No (1), 2025, p 655.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

- الاستقبال والتوجيه المتواصل لحاملي الأفكار؛
 - دورات تكوينية لفائدة أصحاب المشاريع؛
 - تمكينهم من اكتساب مهارات أساسية في المحاسبة، التسيير والتسويق.
- (2) المرافقة بعد الإنشاء: لا تتوقف مرافقة الوكالة بعد إنشاء المؤسسة بل تواصل دعمها لضمان استدامة المشروع وتوسعه، وذلك من خلال:
- القيام بزيارات ميدانية دورية لمتابعة سير النشاط؛
 - تقديم الدعم والمساعدة لتجاوز الصعوبات التقنية والإدارية؛
 - مرافقة المؤسسة في حال رغبتها في التوسعة والاستفادة من تمويل إضافي؛
 - تشجيع روح المبادرة والابتكار لضمان استمرارية المشروع¹.

الشكل رقم (1-4): مسار عملية المرافقة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ما سبق.

واستنادا إلى ما سبق، يمكن القول إن المرافق المقاولاتية لإنشاء المؤسسات المصغرة تمر عبر مراحل مرتبة حيث تبدأ هذه العملية بوجود فكرة المشروع، ثم يتم استقبال وتوجيه صاحب الفكرة لبدء إعداد المشروع بعد ذلك يمر بمرحلة التقييم للحصول على موافقة لجنة الانتقاء، ومن ثم الحصول على موافقة البنك. وتنتهي

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، الجزائر، <http://www.nesda.dz>، تاريخ الاطلاع 08-02-2026، الساعة:

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

هذه الدورة بمرحلة إنجاز المشروع وتحويله إلى واقع ملموس، مما يضمن متابعة المقاول من البداية وحتى التجسيد الفعلي.

المطلب الثاني: طرق دعم وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA" لإنشاء

المؤسسات المصغرة

تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "NESDA" في تمكين أصحاب المشاريع من تحويل أفكارهم إلى مؤسسات ناجحة ومستدامة، وذلك من خلال تقديمها لطرق تمويل متعددة وحوافز ضريبية بما يسمح بتغطية تكاليف الإنشاء والتشغيل والتوسعة.

الفرع الأول: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية صيغ تمويلية متعددة لفائدة أصحاب المشاريع، التي تشمل تمويل ذاتي وثنائي وثلاثي مع شركاء مصرفيين وقروض غير مكافئة دون فوائد.

1) صيغ التمويل:

❖ التمويل الثلاثي: يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بالإضافة إلى تمويل البنك¹.

الجدول رقم (1-2): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

التمويل الثلاثي					
الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض غير مكافئ الوكالة NESDA	قرض غير مكافئ البنك	تمويل يصل إلى 10.000.000 دج
الطلبة والبطالون	كافة المناطق	5%	25%	70%	
الغير بطالون	مناطق الجنوب	10%	20%	70%	
	مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	12%	18%	70%	

¹ منشورات على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، <http://www.nesda.dz>، تاريخ الاطلاع: 08-02-2026، الساعة 13:11.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

70%	15%	5%	بقية المناطق		
-----	-----	----	--------------	--	--

المصدر: وثائق رسمية بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، <http://www.nesda.dz>، تاريخ الاطلاع:

2026-02-08، الساعة 13:11.

❖ **التمويل الثنائي:** يعتمد على المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الجدول رقم (1-3): الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض غير مكافئ/الوكالة NESDA
10.000.000 دج	50%	50%

المصدر: وثائق رسمية بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، <http://www.nesda.dz>، تاريخ الاطلاع:

2026-02-08، الساعة 13:11.

❖ **التمويل الذاتي:** يقوم على المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع.

الجدول رقم (1-4): الهيكل المالي للتمويل الذاتي.

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
10.000.000 دج	100%

المصدر: وثائق رسمية بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، <http://www.nesda.dz>، تاريخ الاطلاع:

2026-02-08، الساعة 13:11.

يتضح من خلال تنوع صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وجود طرق تمويلية مرنة تهدف إلى ملائمة القدرات المالية للمقاولين بحسب طبيعتهم المهنية وموقعهم الجغرافي؛ حيث يظهر الهيكل المالي للتمويل الثلاثي ثباتاً في حصة التمويل البنكي عند 70%، مع اختلاف في توزيع المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة، إذ تتخفف المساهمة الشخصية لفئة البطالين إلى أدنى مستوياتها بنسبة 5% وتندرج صعوداً لتصل إلى 15% لفئة غير البطالين بحسب المناطق الجغرافية. وبالمقابل يختصر

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

هيكل التمويل الثنائي أطراف العملية التمويلية بالتخلي عن الشريك المصرفي، ليرتكز على مناصفة الأعباء بين المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة بنسبة 50% لكل منهما، في حين يمثل هيكل التمويل الذاتي الاعتماد الكامل على الموارد الخاصة بتحمل المقاول كامل تكلفة الاستثمار بمساهمة شخصية تعادل 100% نقدا أو عينا¹.

(2) الإعانات المالية:

تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مساعدات وتمويلات ميسرة لحاملي المشاريع بهدف تخفيف الأعباء المالية المرتبطة بمرحلة الانطلاق والتشغيل، وتتمثل في:

- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة لحاملي المشاريع والذي يتراوح بين 15% و 50% حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.
- تخفيض نسبة الفوائد البنكية للقروض التي تمنحها البنوك بنسبة 100%.
- قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل، لمزاولة النشاط، أو مكان الرسو على مستوى الموانئ، يصل إلى قيمة 500 000 دج كحد أقصى بطلب من حامل المشروع.
- قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى 1 000 000 دج.
- مدة تسديد القرض:

الجدول رقم (1-5): مدة وطريقة تسديد القرض الغير مكافئ.

أنواع التمويل	المدة	مدة التأجيل أو الارجاع لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض الغير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	5 سنوات	5 سنوات (بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي).	
التمويل الثنائي	06 أشهر	-	5 سنوات.	

المصدر: وثائق رسمية بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، <http://www.nesda.dz>، تاريخ الاطلاع: 2026-02-08، الساعة 13:11.

¹ منشورات على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، <http://www.nesda.dz>، تاريخ الاطلاع: 2026-02-08، الساعة 13:11.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

تعكس الإعانات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA دورا فعالا في دعم حاملي المشاريع حيث تتمثل فيما يلي¹:

- قروض الوكالة كلها قروض غير مكفأة دون فوائد؛
- تخفيض في فائدة القروض البنكية بنسبة 100%؛
- استقادة حاملي المشاريع من فترة إرجاع وتأجيل قبل بداية تسديد القرض؛
- مدة تسديد القرض مدة طويلة الأجل؛
- تسديد القرض يتم عبر دفعات سداسية.

الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يستفيد صاحب المشروع من امتيازات جبائية وشبه جبائية خلال مرحلتي إنشاء المشروع وتوسيع طاقته الإنتاجية، وذلك بعد حصوله على الموافقة والدعم المالي من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حسب مراحل المشروع كما يبينه الجدول الموالي:

¹ منشورات على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، <http://www.nesda.dz>، تاريخ الاطلاع: 08-02-2026، الساعة 13:11.

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

الجدول رقم (1-6): الامتيازات الجبائية في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

"NESDA".

مرحلة المشروع	الامتيازات الجبائية والشبه جبائية الممنوحة	ملاحظة
في مرحلة إنجاز المشروع	- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع. - الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة. - الإعفاء من رسوم نقل ملكية على الاكتتابات العقارية المحدثّة في إطار إنشاء نشاط صناعي.	عند انتهاء فترة الإعفاء، يمكن تمديدتها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة. عدم احترام التعهد
في مرحلة الاستغلال	- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة (03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع ابتداءً من تاريخ إتمامها. - إعفاء كامل لمدة (03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداءً من تاريخ استغلالها، من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.	الخاص بخلق مناصب الشغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

المصدر: منشورات رسمية بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، <http://www.nesda.dz>، تاريخ الاطلاع:

2026-02-08، الساعة 13:11.

يتضح من خلال الجدول، أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية توفر مجموعة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تشمل مرحلتي إنجاز المشروع واستغلاله بهدف تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المؤسسات المصغرة. ففي مرحلة الإنجاز يستفيد أصحاب المشاريع من تخفيضات وإعفاءات تتعلق بالحقوق الجمركية ورسوم التسجيل ونقل الملكية، مما يساهم في تقليص تكاليف التأسيس. أما في مرحلة الاستغلال، فتشمل الامتيازات إعفاءات ضريبية لفترات محددة تختلف حسب موقع المشروع، الأمر الذي يساعد على دعم استمرارية النشاط وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة خلال سنواتها الأولى. وتعكس هذه الإجراءات حرص الدولة على توفير بيئة محفزة للمقاولاتية وتشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة وضمان استدامتها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سعيًا إلى تعميق الفهم بموضوع الدراسة، سنعمل على استعراض أبرز الدراسات السابقة التي تناولت أحد متغيري دراستنا الحالية أو كليهما معًا، كما سنقوم بتحليل كل دراسة من خلال عرض أهم النتائج التي توصلت إليها، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وبين دراستنا الحالية بما يسمح بتحديد الفجوة البحثية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

في هذا المطلب، سيتم التطرق إلى أهم وأحدث الدراسات باللغة العربية التي تناولت موضوع بحثنا أو عالجت أحد جوانبه، وذلك بهدف توضيح ما أضافته هذه الدراسات في نطاق هذه الدراسة.

❖ دراسة (صالحى ناجية) 2019، بعنوان "دور التمويل المتناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM"، اطروحة دكتوراه جامعة قاصدي مرباح ورقلة، وهدفت هذه الدراسة الى تحديد دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر وقياس أثره على التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل المتناهي الصغر يساهم في دعم المؤسسات المصغرة، لكنه غير كاف لتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل كامل، مع استمرار صعوبات التمويل ، وضعف متابعة المشاريع من قبل الوكالة الوطنية لشير القرض المصغر ANGEM.

❖ دراسة (فرحاني لويذة) 2021، بعنوان " هيئات المرافقة المقاولاتية واستراتيجياتها لدعم المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الجزائر"، مقال في مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 02، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه هيئات المرافقة المقاولاتية في تقديم الدعم تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوصلت الدراسة إلى أن المرافقة المقاولاتية تشكل آلية هامة لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستغناء عنها، حيث تقدم التوجيه والدعم اللازم للمقاولين، كما تساهم الهيئات في التخفيف من العقبات التي تعترض استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم النصائح و الخدمات الاستشارية.

❖ دراسة (مغنية زناتي، زينة كرياش) 2022، بعنوان "آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر دراسة مقارنة بين ANGEM, ANSEJ, CNAC للفترة 2015-2019"، مقال في مجلة التنظيم والعمل للمؤسسات المصغرة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع الهيئات الثلاثة تلعب دورا مهما في تمويل المؤسسات المصغرة وتحفيز إنشاء المشاريع، كما تساهم هذه الآليات في خلق عدد معتبر من

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

المؤسسات وزيادة فرص الشغل، مما يعزز التنمية الاقتصادية، كما توصلت الدراسة أيضا أن ANGEM لعبت دورا كبيرا في تحويل عدد كبير من المؤسسات، بينما ANSEJ كانت الأعلى من حيث حجم التمويل الممنوح.

❖ **دراسة (شرماط موسى ، بوكساني رشيد) 2025،** بعنوان "مراكز تطوير المقاولاتية كآلية لتفعيل إنشاء المؤسسات الصغيرة"، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 08، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية مراكز تطوير المقاولاتية كآلية فعالة لدعم وتوجيه الطلبة وخريجي التعليم العالي لإنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة ،وتوصلت الدراسة إلى أن مراكز تطوير المقاولاتية فضاء هام لاستقبال الخريجين والطلبة واصحاب المشاريع ذات الصلة بالمقاولاتية، حيث توفر لهم خدمات التدريب، المرافقة، الدعم، التحسيس، التوعية بالتعاون مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين وعلى رأسهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA كما بينت أن هذه المراكز تساعد في نشر ثقافة المقاولاتية داخل الاوساط الجامعية وتشجع الطلبة على الانخراط في العمل الحر .

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

في هذا المطلب، سنحاول عرض أهم الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت موضوع دراستنا واشتركت معه في أحد جوانبه،

❖ **دراسة (Bilal Mechaali, Salah Mahrez) 2020،** بعنوان "the role of Small Medium Enterprises (SMES.) in economic development: the Algerian experience" مقال في مجلة Strategy and Development Review، العدد 1، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفهم مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن جهود الدولة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تحقق نتائج قوية ، إذ ظل تأثير هذا القطاع على التشغيل والصادرات والنتائج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات المتاحة، وتبين أن ذلك يعود إلى العديد من الصعوبات التمويلية والتكنولوجية والتسويقية التي تواجه هذه المؤسسات.

❖ **دراسة (Kidaoume Abou Bakr Essedik) 2021،** بعنوان "The Efforts of the Algerian State to Support Small and Medium Sized Enterprises (SMEs) in order to Reduce Unemployment During the period (2013-2019): A Detailed look at the organisms in charge of Support" مقال في مجلة Administrative and Financial Sciences. Relienw، العدد 2، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جهود الدولة الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على تقييم دور الهيئات المكلفة بالمرافقة والدعم في الحد من البطالة وتعزيز التشغيل كما توصلت الدراسة إلى

الفصل الأول: نظرة عامة حول اليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

ان برامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدتها الدولة أسهمت في استحداث عدد معتبر من المؤسسات وفرص العمل، وأثر هذه الجهود ظل محدودا نسبيا في تقليص معدلات البطالة بشكل جذري بشكل جذري، ويرجع ذلك الى جملة من الاختلالات التنظيمية و الهيكلية التي قلصت من فعالية أجهزة الدعم وأثرت على استدامة بعض المؤسسات المستفيدة.

❖ دراسة (Merakche Samira) 2024، بعنوان "the impact of leader justice on job performance

in economic organisation: A case study of the national entrepreneurship and développement

agency (nesda in chelef)"، مقال في مجلة contemporary business and économic studies، العدد

2، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العدالة في أساليب القيادة على أداء الموظفين في المؤسسات الاقتصادية، كما تسعى إلى فهم كيف يمكن لممارسات القيادة العادلة أن تعزز الالتزام والكفاءة الإنتاجية داخل المؤسسات وتوصلت هذه الدراسة الى ان ارتفاع مستوى العدالة في القيادة يرتبط مباشرة بتحسين أداء الموظفين داخل الوكالة NESDA، ولوحظ أن الموظفين اللذين شعروا بالعدالة في اتخاذ القرارات ، توزيع المكافآت، وتحقيق الحقوق كانوا أكثر التزاما وكفاءة في أداء مهامهم كما أكدت الدراسة أن القيادة العادلة تعمل كمحفز رئيسي لرفع الإنتاجية وتحسين جودة العمل مما يعزز قدرة الوكالة NESDA على تنفيذ مهامها في دعم المؤسسات المصغرة.

❖ دراسة (Fatiha Abidi) 2025، بعنوان "Entrepreneurial Support Body at the Algerian university.

From the Howe of entrepreneurship to the contre for Entrepreneurship development"، مقال في

مجلة Economic additions، العدد 1، هدفت هذه الدراسة إلى تتبع تطور هيئات دعم وريادة الأعمال داخل

الجامعات الجزائرية بدءا من بيت ريادة الأعمال وصولا إلى مراكز تطوير المقاولاتية كما تسعى إلى تقييم

أثر هذه الهيئات على تعزيز النية المقاولاتية لدى الطلبة والخريجين وقدرتهم على تأسيس مشاريع مصغرة

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تطور في هيئات دعم ريادة الأعمال بشكل ملحوظ من بيت ريادة الأعمال

إلى مراكز تطوير المقاولاتية مما انعكس إيجابا على زيادة الوعي المقاولاتي لدى الطلبة والخريجين وتحسين

القدرة على إنشاء مشاريع مصغرة قابلة للتنفيذ و تعزيز مهارات التخطيط والتنفيذ لدى الطلبة والخريجين.

الفصل الأول: نظرة عامة حول آليات تمويل المؤسسات المصغرة ومراكز تطوير المقاولاتية

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها نجد أن كل باحث تناول طريقة معينة لمعالجة موضوع آليات تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية، وذلك عن طريق تحديد اتجاه معين في اختيار المتغيرات محل الدراسة، وهذا راجع إلى اختلاف أفكار الباحثين، ومن جهة أخرى اختلاف بيئات محل الدراسة. ويمكن اختصار أهم أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يلي:

تتشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهتمامها في تمويل المؤسسات المصغرة ودور آليات الدعم في إنشائها وتعزيز استمرارياتها، فجميعها تسعى إلى إبراز أهمية التمويل كعنصر أساسي في تنمية النشاط المقاولاتي وتحقيق الاستقرار للمشاريع المصغرة، كما تلتقي في تحليل أجهزة وهياكل الدعم في مرافقة وتمكين أصحاب المشاريع من تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى مؤسسات قائمة.

أما فيما يخص أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيمكن إيجازها في أن الدراسة التي بين أيدينا تناولت آليات تمويل المؤسسات المصغرة داخل مراكز تطوير المقاولاتية بالجامعة مع إبراز دور الجامعة كفضاء حاضن للمشاريع ومحفز على تحويل الأفكار إلى مؤسسات فعلية، على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على تقييم دور أجهزة الدعم العمومية التقليدية وعلى رأسها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل ومرافقة المؤسسات المصغرة خارج الإطار الجامعي.

خلاصة الفصل الأول

يتضح من خلال هذا الفصل أن المؤسسات المصغرة تمثل عنصراً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من دور في خلق فرص العمل وتشجيع روح المبادرة لدى الشباب، كما أن نجاح هذه المؤسسات يرتبط بمدى توفر آليات تمويل فعالة وبرامج مرافقة تساعد أصحاب المشاريع على إنشاء مؤسساتهم وتطويرها.

كما تم إبراز الدور الذي تؤديه مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية في نشر الثقافة المقاولاتية داخل الوسط الجامعي، من خلال توجيه الطلبة وتقديم التكوين والمرافقة اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع اقتصادية. ومن جهة أخرى تم التطرق إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في مرافقة وتمويل المؤسسات المصغرة عبر صيغ تمويل مختلفة، إضافة إلى مجموعة من الاعانات والامتيازات الجبائية الممنوحة لدعم إنشاء المؤسسات الجديدة.

كما ساهم استعراض الدراسات السابقة في توضيح الإطار المعرفي للموضوع وإبراز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، مما سمح بتحديد موقع دراستنا الحالية ضمن هذا المجال البحثي.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن التكامل بين آليات التمويل وبرامج المرافقة داخل مراكز تطوير المقاولاتية يشكل عاملاً أساسياً في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وضمان استمراريتها، وهو ما سيتم تحليله في الفصل الموالي من هذه المذكرة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية
CDE بجامعة ميله

تمهيد الفصل الثاني

بعدما استعرضنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية للدراسة من خلال التعرف على آليات مرافقة وتمويل المؤسسات المصغرة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع وتوضيح دور مركز تطوير المقاولاتية بجامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة في دعم ومرافقة الطلبة أصحاب المشاريع.

ولكي يتسنى لنا الإجابة عن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التصميم المنهجي للدراسة الميدانية من خلال عرض الإطار المقترح وتبيان متغيراته، كما سيتم استعراض فرضيات الدراسة المتمثلة في ترجمة جميع العلاقات المتضمنة في النموذج المقترح بالإضافة إلى توضيح منهج دراسة الحالة الذي اعتمدنا عليه كخيار منهجي للتعلم في واقع المركز، وكذلك أدوات جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة والوثائق والتقارير الرسمية، والمعالجات التي اعتمدنا عليها في تحليل الدراسة، لأجل الوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات الميدانية التي تخدم الدراسة.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** الإطار المنهجي للدراسة؛
- **المبحث الثاني:** تقديم مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة وبرامج التكوين المقاولاتي؛
- **المبحث الثالث:** عرض نتائج الدراسة التطبيقية، تحليلها، ومناقشتها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

يعد الجانب المنهجي من أهم المراحل التي تعتمد عليها الدراسة التطبيقية، إذ يسمح بتحديد المنهج المناسب وأدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها بما ينسجم مع طبيعة موضوع الدراسة والمتمثل في آليات تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية، ومن أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة باعتباره الأنسب لمثل هذه الدراسات التطبيقية.

المطلب الأول: الأسلوب المتبع في الدراسة التطبيقية

لمعرفة الأسلوب المتبع في هذه الدراسة، سنبدأ أولاً بالتعرف على مفهوم دراسة الحالة في الفرع التالي.

الفرع الأول: مفهوم أسلوب دراسة الحالة

لكي نفهم هذا المفهوم بشكل واضح، نبدأ أولاً بتعريفه وبيان مقصوده.

❖ تعريف أسلوب دراسة الحالة

يعتبر أسلوب دراسة الحالة أحد الأساليب العلمية المستخدمة في الدراسات الاقتصادية والإدارية، حيث يركز على دراسة ظاهرة معينة داخل بيئتها الواقعية بشكل تفصيلي ومعقد، وذلك من خلال جمع معلومات دقيقة حول مختلف الجوانب المرتبطة بها وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية تساعد على تفسير الظاهرة محل الدراسة.

كما يسمح هذا الأسلوب بفهم العلاقات بين مختلف المتغيرات والعوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، خاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة مؤسسات أو هياكل تنظيمية محددة.

❖ أهمية وأهداف أسلوب دراسة الحالة

تتجلى أهمية أسلوب دراسة الحالة في كونه أسلوباً بحثياً معمقاً يتيح للباحث الإحاطة بكافة تفاصيل الظاهرة المدروسة وتحليل متغيراتها داخل بيئتها الواقعية. فهو يوفر صورة تشخيصية دقيقة تجمع بين الماضي والحاضر، مما يساعد على فهم العلاقات المعقدة بين العوامل المؤثرة، ويمنح النتائج صبغة من الواقعية والأصالة يصعب تحقيقها بالمنهج الأخرى.

ويمكن تلخيص أهداف هذا الأسلوب فيما يلي¹:

¹ بوذراع أحمد، "منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والانسانية"، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية - باتنة، العدد (04)، 2001، ص 284-287.

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية CDE بجامعة ميلة

- اكتشاف الأسباب الرئيسية للأوضاع الحالية من خلال التحليل الدقيق والوصف الشامل للبيانات؛
- وضع خطط إجرائية واضحة تهدف إلى تحسين المسارات القائمة أو تصحيحها؛
- العمل على تعديل الاتجاهات غير المرغوب فيها وتطوير الأداء بناءً على فهم الدوافع؛
- الوصول إلى استنتاجات ومبادئ عامة من خلال تسجيل الحقائق وتحليلها بموضوعية؛
- تقديم تصورات مستقبلية تساهم في عمليات الإصلاح على المستويات المختلفة، سواء كانت اقتصادية، إدارية أو اجتماعية؛

الفرع الثاني: أسباب اختيار أسلوب دراسة الحالة

تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة في هذه الدراسة لعدة أسباب أهمها:

- ملاءمته لطبيعة الموضوع المتعلق بآليات تمويل المؤسسات المصغرة؛
- إمكانية دراسة الظاهرة في بيئتها الواقعية داخل مركز تطوير المقاولاتية؛
- السماح بجمع معلومات تفصيلية حول طرق التمويل والمراقبة؛
- المساهمة في تحليل الدور الذي يلعبه مركز تطوير المقاولاتية في دعم المؤسسات المصغرة؛
- توفير نتائج دقيقة تساعد على تفسير واقع التمويل داخل المركز.

الفرع الثالث: تطبيق أسلوب دراسة الحالة في الدراسة

تم تطبيق أسلوب دراسة الحالة من خلال اختيار مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة كميدان للدراسة، باعتباره من الهياكل الجامعية التي تعمل على مرافقة الطلبة وحاملي المشاريع وتوجيههم نحو الاستفادة من مختلف آليات التمويل المتاحة.

كما تم التركيز على دراسة:

- صيغ التمويل المعتمدة؛
- دور المركز في المراقبة والتوجيه؛
- العلاقة بين المركز وهيئات التمويل المختلفة.

المطلب الثاني: طرق وأدوات جمع البيانات

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والوسائل العلمية المكملة لبعضها البعض، والتي ساهمت في توفير معلومات دقيقة وموثوقة تدعم الجانب التطبيقي للدراسة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

الفرع الأول: الوثائق والسجلات

تعد الوثائق والسجلات الإدارية والرسمية مصدراً أساسياً لجمع البيانات الكمية والكيفية المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تم الاعتماد على فحص وتحليل مجموعة متنوعة من الوثائق الرسمية الصادرة عن المركز والجهات الوصية، وتتوزع هذه الوثائق كالتالي:

- التقارير والوثائق الإدارية الخاصة بالمركز، وتشمل كافة التقارير الدورية التي توثق نشاط مركز تطوير المقاولاتية، وتوضح سيرورته التنظيمية وأدائه الإداري.
 - المنشورات الرسمية المتعلقة بآليات التمويل، وهي الوثائق المعتمدة التي تشرح وتفصل طبيعة الصيغ والآليات المالية المتاحة لدعم المشاريع.
 - النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وتتضمن القوانين المراسيم التنفيذية والقرارات التنظيمية التي تحدد الإطار التشريعي والتنفيذي لدعم المشاريع المقاولاتية وتوجيهها.
 - الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بالمشاريع الممولة، والتي تشمل الجداول البيانية والمؤشرات الرقمية التي ترصد حجم ومجالات المؤسسات المصغرة التي استفادت فعلياً من الدعم المالي والمرافقة.
- وقد ساهمت هذه الوثائق والسجلات بشكل فعال في بناء قاعدة بيانات دقيقة وموثوقة، مما أتاح إعطاء نظرة موضوعية وشاملة تدعم الجانب التطبيقي وتحليلاته.

الفرع الثاني: الملاحظة

- تم استخدام أداة الملاحظة كأداة علمية ومكملة أساسية في عملية جمع البيانات ميدانياً، حيث أتاحت المعاشية المباشرة لواقع المرافقة والتكوين. وتجلت أهمية الملاحظة في النقاط التالية:
- متابعة طريقة عمل المركز، من خلال الرصد المباشر لكيفية سير الأنشطة اليومية داخل مركز تطوير المقاولاتية والتعرف على آليات التنسيق الإداري فيه.
 - معاينة طبيعة الخدمات المقدمة لفائدة الطلبة وحاملي المشاريع، والوقوف على نوعية البرامج التكوينية والاستشارية الموجهة لهم ومدى استجابتها لمتطلباتهم.
 - تكوين صورة واقعية حول كيفية مرافقة أصحاب المؤسسات المصغرة وتوجيههم نحو التمويل، حيث سمحت الملاحظة بفهم المسار الفعلي والميداني الذي يمر به حامل المشروع منذ ارتياده المركز وحتى توجيهه نحو آليات التمويل المناسبة. بعيداً عن الطرح النظري المجرد.

المطلب الثالث: أساليب تحليل البيانات

في هذا الإطار تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية والتحليلية البسيطة التي تتماشى مع طبيعة الدراسة، والتي تهدف إلى تنظيم البيانات وتبويبها وتحليلها بطريقة علمية دقيقة وموضوعية، بما يسمح بتفسير النتائج وربطها بأهداف البحث. كما تم استخدام برنامج Microsoft Excel كأداة أساسية في معالجة البيانات، وقد ساهم هذا البرنامج في تسهيل عملية تنظيم المعطيات الأولية وتحويلها إلى أشكال إحصائية قابلة للتحليل، مما ساعد على تحسين جودة النتائج وتوضيحها بشكل أفضل.

وفيما يلي عرض لأهم الأساليب الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة:

الفرع الأول: الجداول الإحصائية

تُعتبر الجداول الإحصائية من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل البيانات، حيث تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة من أجل عرض مختلف المعطيات بطريقة منظمة ودقيقة تسهل عملية القراءة والفهم. وقد ساعدت الجداول الإحصائية في تصنيف البيانات وتبويبها حسب متغيرات الدراسة، مما أتاح إمكانية مقارنة النتائج وتحليلها بشكل أكثر وضوحاً، كما ساهمت في تقديم صورة شاملة حول مختلف الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة، من خلال ترتيب المعلومات في شكل منظم يسمح بتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

الفرع الثاني: النسب المئوية

تم الاعتماد على النسب المئوية كأحد أهم الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، وذلك لما لها من أهمية في تبسيط الأرقام وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للفهم والمقارنة.

وقد ساعد هذا الأسلوب في تحديد حجم كل فئة من الفئات المدروسة مقارنة بالمجموع الكلي، مما أتاح إمكانية قياس مدى انتشار الظاهرة محل الدراسة وإبراز الفروقات بين مختلف النتائج. كما أن استخدام النسب المئوية ساعد في تقديم تفسير أكثر دقة للبيانات، حيث تم من خلالها تحويل القيم العددية إلى نسب مئوية تسهل عملية القراءة والتحليل، وتساعد على فهم العلاقات بين المتغيرات بشكل أفضل.

الفرع الثالث: الأعمدة البيانية

تُعد الأعمدة البيانية من الوسائل المهمة في تمثيل البيانات الإحصائية، وقد تم استخدامها في هذه الدراسة بهدف تقديم النتائج بطريقة بصرية واضحة تسهل عملية التحليل والمقارنة، حيث ساعدت في إبراز الفروقات بين مختلف البيانات المدروسة، من خلال عرضها في شكل رسومات عمودية توضح حجم كل قيمة مقارنة بالقيم الأخرى، كما مكنت من فهم التغيرات التي تطرأ على البيانات بشكل سريع وواضح. كما ساهمت الأعمدة

البيانية في دعم التحليل الكمي للبيانات، من خلال تقديم تمثيل بصري يساعد على تفسير النتائج بشكل أفضل وربطها بأهداف الدراسة.

الفرع الرابع: الدوائر النسبية

تم الاعتماد كذلك على الدوائر النسبية في تمثيل البيانات الإحصائية المتعلقة بالدراسة، حيث تُعد هذه الطريقة من أكثر الأساليب فعالية في توضيح النسب المئوية لكل عنصر من عناصر الدراسة، وقد ساعدت في إبراز حصة كل فئة من مجموع البيانات بشكل واضح، مما سهل عملية المقارنة بين مختلف المكونات المدروسة. كما ساهمت في تقديم صورة شاملة عن توزيع الظاهرة محل الدراسة بطريقة مبسطة وسهلة الفهم.

وبناءً على ماسبق، يمكن القول إن الأساليب الإحصائية المعتمدة في هذه الدراسة كانت ضرورية وأساسية لفهم وتحليل مختلف جوانب الموضوع محل الدراسة بشكل علمي ومنهجي.

المبحث الثاني: تقديم مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله وبرامج التكوين المقاولاتي

من أجل التعرف على مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله محل الدراسة، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى نشأة المركز ومضمون اتفاقية إنشائه، الهيكل التنظيمي، إضافة إلى برامج التكوين والمرافقة المقاولاتية.

المطلب الأول: نشأة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله واتفاقية إنشائه

أولاً: نشأة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله

أنشأ مركز تطوير المقاولاتية ميله وفق اتفاقية أبرمت بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ميله الكائن مقرها بحي الإداري بوالطوط بميلة وجامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله التي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني وهذا بعد الاطلاع على:

- القرار الوزاري المؤرخ في 29 رجب عام 1444 الموافق 20 فبراير سنة 2023، الصادر عن وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، الذي يحدد تنظيم وسير لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع الاستثمارية المحدثة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكذا كفاءات معالجة ومضمون الملفات المتعلقة بهذه المشاريع؛
- القرار الوزاري رقم 36 مؤرخ في 09 شعبان عام 1444 الموافق 01 مارس سنة 2023، الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لتنسيقية لمتابعة الابتكار والمقاولاتية الجامعية؛
- القرار الوزاري المؤرخ في 28 ذي الحجة 1432 الموافق لـ 24 نوفمبر 2011 والمتضمن التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛
- والاتفاقية المبرمة بين كل من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المؤرخة في 08 سبتمبر 2024 لا سيما المادة الخامسة منها.

ثانياً: مضمون اتفاقية إنشاء مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله

تم الاتفاق على ما يلي:

المادة 01 (موضوع الاتفاقية): تطبيقاً لأحكام المادة الخامسة من الاتفاقية المبرمة بين كل من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المذكورة أعلاه، تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الإطار العام للشراكة بين المؤسسة الجامعية ميله والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية ميله لا سيما كميّات تنظيم وتوجيه واستغلال طاقة الطلبة الجامعيين وخريجي الجامعات، من أجل الولوج لعالم المقاولاتية وكذا ترقية وتشجيع المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي عن طريق مركز تطوير المقاولاتية.

المادة 02 (تنشيط مركز تطوير المقاولاتية): بهدف تنشيط مركز تطوير المقاولاتية المنشأ على مستوى المؤسسة الجامعية، يعمل الطرفان جنباً إلى جنب وبالتنسيق مع مصالحهما على نحو يضمن التكامل المطلوب، والتحلي التام بروح المسؤولية، والسهر على تنفيذ المهام المسندة لكل طرف وفق ما هو مبين أدناه.

المادة 03 (دور المؤسسة الجامعية في تنشيط مركز تطوير المقاولاتية): بهدف تنشيط مركز تطوير المقاولاتية المفتوح على مستواها، تتكفل المؤسسة الجامعية بما يلي:

- 1- توفير مقر المركز تطوير المقاولاتية داخل الحرم الجامعي، مع تخصيص فضاء دائم لاستقبال الطلبة الجامعيين وخريجي المؤسسات الجامعية، وكذا مكتب للمرافق والمكونين التابعين للوكالة؛
- 2- توفير الوسائل المادية والبيداغوجية على مستوى مركز تطوير المقاولاتية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، وربطه بشبكة الانترنت؛
- 3- حماية وتأمين الوسائل المملوكة للوكالة والموضوعة تحت تصرف المؤسسة الجامعية بصفة رسمية لخدمة مركز تطوير المقاولاتية، ومراقبتها وجردها بشكل دوري رفقة أعوان الوكالة طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- 4- التنسيق الدائم مع المدير الولائي للوكالة عن طريق كل من مدير مركز تطوير المقاولاتية والمرافق الدائم بالمركز؛
- 5- تمكين المدير الولائي للوكالة من تقارير دورية حول نشاط المرافق الدائم والمكونين بمركز تطوير المقاولاتية، لا سيما ما تعلق بالانضباط والمواظبة؛
- 6- إخطار المدير الولائي للوكالة ضمن أجل أدناه ثمان (08) أيام بكل تأكيد أو تعديل للأنشطة المبرمجة على مستوى مركز تطوير المقاولاتية، مع توضيح برنامج كل نشاط ودور الوكالة فيه؛

7- إنجاز دليل مركز تطوير المقاولاتية يعرف به وبمهامه ومخطط عمله، مع إنجاز مطويات بما يضمن الإعلام الواسع بمركز تطوير المقاولاتية باستعمال كافة قنوات التواصل مع جميع مستويات الطلبة الجامعيين وخارجي المؤسسات الجامعية؛

8- تخصيص فضاء للتعريف بنشاطات مركز تطوير المقاولاتية في الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسة الجامعية؛

9- إشراك الوكالة في الندوات والمؤتمرات التي تنظمها المؤسسة الجامعية والمتعلقة بالمقاولاتية.

المادة 04 (دور الوكالة في تنشيط مركز تطوير المقاولاتية): بهدف تنشيط مركز تطوير المقاولاتية، تتكفل الوكالة بما يلي:

1- تنتدب بأجر مرافق واحد (01) من عمالها، لفائدة المؤسسة الجامعية لممارسة مهامه بمركز تطوير المقاولاتية، وذلك بصفة دائمة؛

2- تزويد مركز تطوير المقاولاتية بالمكونين المناسبين لبرامج التكوين المتفق عليها، بناء على طلب مسبق من مدير المركز؛

3- المساهمة في توفير الوسائل المادية في حدود الإمكانيات المتاحة، والمعنوية، لضمان السير الحسن لمركز تطوير المقاولاتية؛

4- إتاحة دليل التعريف بمركز تطوير المقاولاتية على مستوى الوكالة ومركز تطوير المقاولاتية؛

5- تقديم المساعدة والاستشارة للطلبة الجامعيين وخارجي المؤسسات الجامعية من أجل تأسيس مشاريعهم وإقامتها، سواء على مستوى مركز تطوير المقاولاتية أو على مستوى الوكالة؛

6- المساهمة في التأطير الخارجي للطلبة الجامعيين للمؤسسة الجامعية خلال تربصهم على مستوى الوكالة، في إطار إعداد مذكرات التخرج؛

7- إتاحة المعلومات والإحصائيات الخاصة بالوكالة للطلبة والباحثين الجامعيين دون المساس بالمعلومات ذات الطابع الشخصي / أو السري أو التي من شأنها المساس بمصالح الوكالة؛

8- عرض نماذج ناجحة لمسيرتي المؤسسات المصغرة بغية تحفيز وبعث روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وخارجي المؤسسات الجامعية، من أجل خلق مؤسستهم المصغرة؛

9- مرافقة وتمويل حاملي المشاريع، على مستوى الوكالة، طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 05 (التنسيق المشترك): يعمل الطرفان جنباً إلى جنب على التنسيق فيما يخص:

- 1- تنظيم أيام الاستقبال المخصصة للطلبة وخرجي المؤسسات الجامعية، حاملي أفكار المشاريع مع المرافقين على مستوى مركز تطوير المقاولاتية؛
- 2- تحضير مستلزمات الدورة التكوينية من أدوات وتقنيات تساعد المكونين على تأدية مهامهم في أحسن الظروف، لا سيما ما تعلق بأدوات العرض التصميم الداخلي لقاعة التكوين بما يتناسب والأنشطة الجماعية والورشات؛
- 3- الاتفاق المسبق على خطة إعلامية وترويجية مشتركة؛
- 4- ضمان الالتزام والامتثال المعايير منهجية التكوين، لا سيما تلك المحددة ضمن الدليل المعتمد من قبل منظمة العمل الدولية؛
- 5- مراقبة عمليات التكوين على مستوى مركز تطوير المقاولاتية والتوثيق المشترك لذلك بما يضمن مصداقية شهادات التكوين في المقاولاتية؛
- 6- السهر على تنفيذ البرنامج السنوي المشترك لمختلف الأنشطة المعد والمصادق عليه من قبل اللجنة المحلية المشتركة؛
- 7- المشاركة في تقييم حاملي المشاريع الخاضعين للتكوين في المقاولاتية للتحقق من مستوى استيعابهم؛
- 8- التصديق على شهادات التكوين في المقاولاتية وفق النموذج المرفق؛
- 9- تفعيل دور المحيط الاقتصادي ودعوته لإثراء مختلف البرامج المسطرة وضمان المشاركة الفعالة في مختلف التظاهرات والمبادرات المقاولاتية؛
- 10- تنشيط الأسبوع المقاولاتي الذي تعقد فيه ورشات عمل واجتماعات وطاولات مستديرة ومسابقات وشهادات مع مقاولين محترفين وكذا تنظيم زيارات ميدانية لمؤسسات فاعلة في ميدان المقاولاتية.
- 11- إدراج أعضاء اللجنة المحلية المشتركة وكذا الإطارات المسيرة والمنشطة لمركز تطوير المقاولاتية ضمن مختلف برامج تبادل الخبرات على المستوى الوطني؛
- 12- المساهمة في كل نشاط يهدف إلى ترقية المقاولاتية وتطويرها ينظمه أحد طرفي الاتفاقية بشرط إعلام الطرف الآخر بذلك مسبقاً؛
- 13- تسوية أي عارض يطرأ خلال تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية و / أو بمناسبتها؛
- 14- تقييم نتائج مركز تطوير المقاولاتية عقب كل دورة.

المادة 06 (كيفية التنفيذ والمتابعة): بالإضافة إلى المتابعة والتنسيق المستمرين لأحكام هذه الاتفاقية، من قبل كل من مدير المؤسسة الجامعية ومدير الوكالة بالولاية، وكذا مدير مركز تطوير المقاولاتية والمرافق الدائم

الملحق بالمركز يتابع الطرفان ويسهران على تنفيذ التعليمات والتوصيات الصادرة عن اللجنة المحلية المشتركة المحدثة بموجب المادة 6 من الاتفاقية المبرمة بين كل من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المؤرخة في 08 سبتمبر 2024، المكلفة بتحديد البرامج وبمتابعة تنفيذها على المستوى المحلي.

المادة 07 (إنشاء اللجنة المحلية المشتركة): تتشكل اللجنة المحلية المشتركة من ثلاثة (03) ممثلين عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية ميله الى جانب ثلاثة (03) ممثلين عن جامعة ميله.

المادة 08 (نشاط اللجنة المحلية المشتركة): تعد اللجنة المحلية المشتركة نظام داخلي يحدد كيفية سيرها، كما تتولى:

- 1- إعداد مخطط العمل السنوي المشترك لمركز تطوير المقاولاتية من خلال تحديد الأهداف والنتائج المنتظرة وإدراج مؤشرات كمية ونوعية تسمح بالتقييم والمتابعة الدقيقة؛
- 2- تحديد برنامج زمني مفصل لكل دورة تكوينية، يحدد بوضوح النشاطات والمهام المطلوبة من كل طرف؛
- 3- وضع ميكانيزمات المتابعة وتقييم جودة البرامج التكوينية ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة وتطوير نظام تقييم مستمر لبرامج التكوين، يشمل تقييم الأداء من قبل المكونين والمتكونين مع استخدام نتائج التقييم لتحديث وتطوير المناهج والبرامج التكوينية بشكل دوري؛
- 4- وضع آليات لتقييم أداء الأطراف للتعرف على نقاط القوة والضعف من أجل ادخال التعديلات اللازمة؛
- 5- اعداد وتقديم تقارير منتظمة ترسل كل ثلاث 3 أشهر الى طرفي الاتفاقية وكذا اللجنة الوطنية المشتركة؛
- 6- اقتراح الحلول الناجعة الكفيلة بتذليل العقبات ورفع مستوى التكوين بالمركز؛
- 7- إعداد تقرير سنوي ترسله إلى اللجنة الوطنية.

المادة 09 (معالجة الشكاوى والنزاعات): كل شكوى صادرة عن الطلبة أو خرجي المؤسسات الجامعية تعالج بالتنسيق بين طرفي الاتفاقية، كما يمكن استشارة اللجنة المحلية المشتركة بخصوص ذلك، مع ضمان حقوق كل الأطراف.

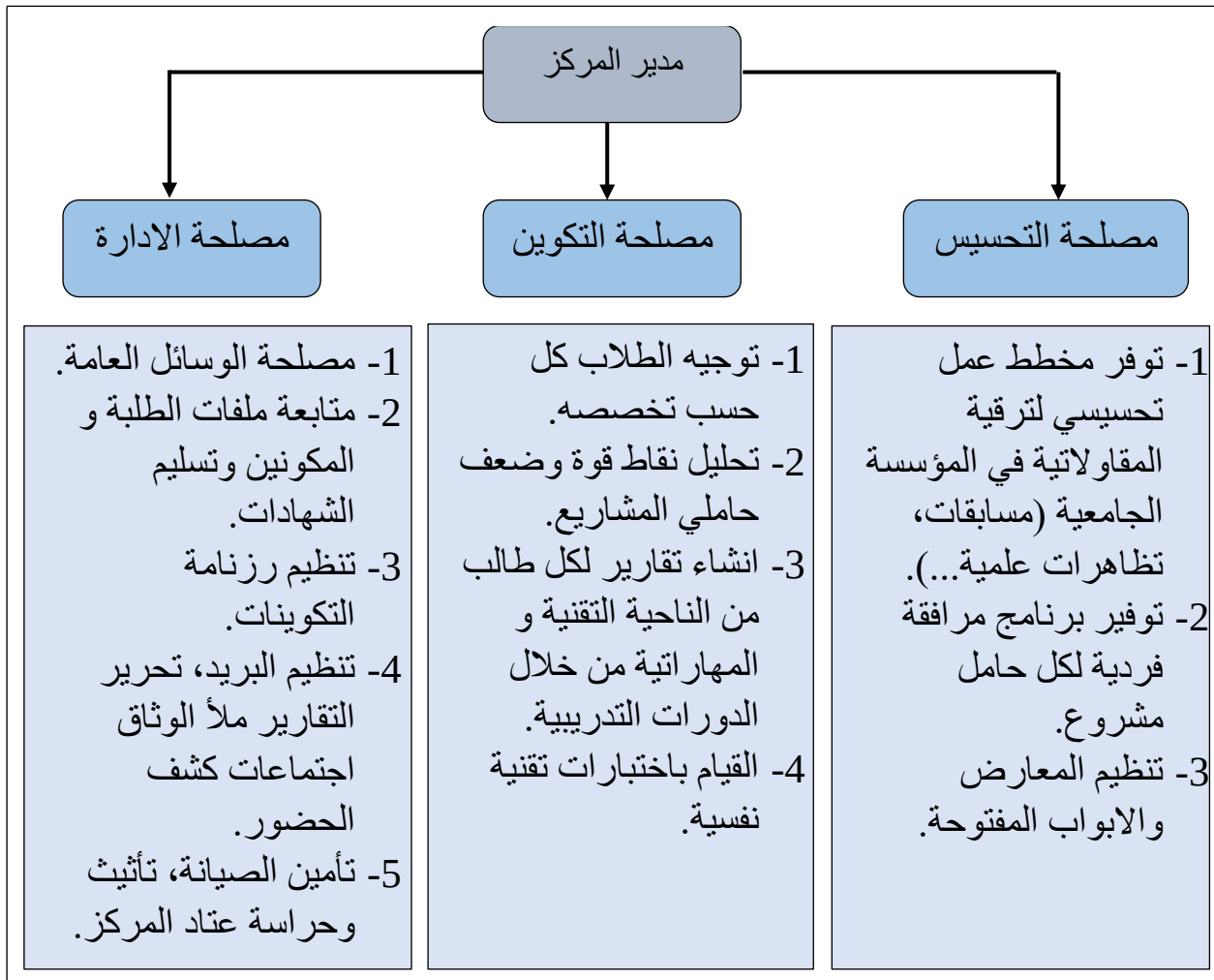
في حال أي نزاع قد يطرأ بين طرفي اتفاقية الحال، أو شكوى لم يتم الفصل فيها من قبل اللجنة المحلية المشتركة، يرفع الأمر الى اللجنة الوطنية المشتركة لإبداء الرأي.

المادة 10 (الخصوصية): يلتزم الطرفان بعدم استعمال المعطيات التي تخص الطلبة الجامعيين وخريجي المؤسسات الجامعية وحاملي المشاريع والعاملين بمركز تطوير المقاولاتية بشكل مباشر أو غير مباشر، أو

استعمالها كلها أو جزء منها لأي سبب كان، إلا في إطار تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، وباحترام الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية التي تضمن حماية البيانات ذات الطابع الشخصي وسريتها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة المركز.

يعكس الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة التوجه الاستراتيجي للمؤسسة نحو تفعيل المقاولاتية الأكاديمية، ويقوم هذا الهيكل على توزيع وظيفي يضمن مرافقة شاملة للمشاريع الابتكارية من خلال الوحدات التالية:

❖ مدير المركز:

يسند منصب مدير المركز لأستاذ جامعي ذو كفاءة تسييرية وترتكز حول المرافقة البيداغوجية وتوجيه الطلبة لضمان جودة المشاريع وتأهيلها للحصول على التمويل.

❖ مصلحة التحسيس:

تعتبر المحرك الأول لنشر الثقافة المقاولاتية وتتجاوز مهامها الجانب الإعلامي لتشمل هندسة النشاطات التحسيسية (كالمسابقات وتظاهرات عرض الأفكار) بهدف كشف القدرات المقاولاتية لدى الطلبة، وتوفير التوجيه الأولي الذي يحدد قابلية الأفكار للتجسيد.

❖ مصلحة التكوين:

تعد مصلحة التكوين الركيزة الأساسية للمركز، حيث تعنى بالجانب البيداغوجي والمهاري، لا تقتصر مهامها على التدريب فحسب بل تمتد إلى إجراء التشخيص الدقيق لمؤهلات حاملي المشاريع من خلال تقارير المتابعة الدورية، مما يرفع من جودة المشاريع المرشحة للتمويل.

❖ مصلحة الإدارة:

تتولى هذه المصلحة توفير البيئة الحاضنة للمشاريع من خلال إدارة الموارد المادية والبشرية، وتلعب دورا محوريا في الجانب التوثيقي (إدارة العقود، تسليم الشهادات، المحاضر)، مما يضيف الصبغة القانونية والرسمية على مسار الطالب داخل المركز.

المطلب الثالث: برامج التكوين والمرافقة في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة

يتبنى المركز مسارا مرافقا يهدف لتمكين الأفكار وتحويلها إلى مشاريع استثمارية قابلة للتجسيد عبر البرامج التالية:

الفرع الأول: البرامج التحسيسية

يتجسد ذلك من خلال البرامج المعدة قصد تطوير المهارات المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين حيث تشمل:

- تنظيم ورشات عمل تفاعلية ومحاضرات ينشطها مقاولون ذو خبرة يمكنهم من مشاركة تجاربهم ونجاحاتهم واخفاقاتهم، بالإضافة إلى إمكانية تقديم نصائح عملية لإنشاء مؤسسة.

- تنظيم مسابقات وتحديات لعرض الأفكار أمام الخبراء، مما يساعد في رصد المشاريع القابلة للتجسيد وتسهيل حصولها على فرص تمويلية.
- وكذا تنظيم تظاهرات ومعارض تهدف إلى إبراز النماذج الناجحة، تكريم وتحفيز المقاولين المحليين وتسهيل الضوء على نجاحاتهم، لتكون بمثابة حافز ملموس للطلبة داخل المحيط الجامعي.

الفرع الثاني: برنامج التكوين

برنامج التكوين المقاولاتي هو مسار تدريبي يقدمه مركز تطوير المقاولاتية بهدف مرافقة الطلبة من مرحلة الفكرة إلى مرحلة إنشاء المشروع من خلال التكوين النظري والتطبيقي.

أولاً: التسجيل

تستند عملية الانضمام إلى البرنامج التكويني إلى نظام منهجي يبدأ بالتسجيل عبر المنصة الرقمية المخصصة Cde.dz. أو من خلال إعلان رسمي داخل الجامعة، حيث يتوجب على المترشح تقديم استمارة إلكترونية تتضمن بياناته الشخصية والمستوى الدراسي مع الإفصاح عن طبيعة فكرة مشروعه، ليتبع ذلك باستدعاء من مركز المقاولاتية للممثل أمام لجنة انتقاء المشاريع، وتتشكل اللجنة من ممثل المركز وإطارات من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (Nesda) وتهدف هذه المقابلة إلى تقديم وتحديد مدى أهليتها للاستفادة من آليات الدعم والتمويل المتاحة. ليختتم المسار بالإعلان عن قائمة المقبولين وبداية التزامهم الرسمي بالدورة التكوينية.

ثانياً: التكوين

يمتد التكوين على مدار 3 أسابيع من التاسعة صباحاً إلى الواحدة زوالاً ومن الأحد إلى الخميس، من أجل تحقيق ما سبق يسعى المركز إلى توفير برنامج تكوين متكامل يستفيد منه الطلبة المقاولين المحتملين، ويشمل هذا التكوين عدة مواد تدريبية تتمثل في:

❖ المواد التدريبية:

• المادة الأولى: أساسيات المقاولاتية

اليوم الأول:

- ما هي المقاولاتية؟

- تحديد دوافع المقاول وكفاءاته الأساسية.
- إدارة الوقت والذات.
- تحت إشراف أساتذة من فريق المركز (CDE) وفريق وكالة (NESDA).

اليوم الثاني:

- طرق توليد الأفكار واختيار الفرص.
- وصف فكرة المشروع وتحديد قيمته المضافة.
- تحليل نقاط القوة والضعف.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE).

• المادة الثانية: التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة

اليوم الثالث:

- شرح عناصر نموذج العمل التجاري التسعة (BMC).
- تصميم مخطط الأعمال الأولي للمشاريع.
- مناقشة وتقييم المتكوبين.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE).

اليوم الرابع:

- تحديد التكاليف الاستثمارية ورأس المال اللازم.
- حساب نقطة التعادل وتحليل الحساسية المالية.
- التعرف على مصادر التمويل.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE).

اليوم الخامس:

- فهم أساسيات التسويق.
- تطوير استراتيجية تسويق فعالة.
- تقنيات البيع والتفاوض.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE).

• المادة الثالثة: إدارة العمليات والموارد

اليوم السادس

- هندسة عملية الشراء الفعالة وتسيير المخازن.
- الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة.
- تسيير التدفقات اليومية ومراقبة الجودة.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE).

اليوم السابع

- القيادة الريادية والادارة.
- استخدام الأشخاص وإدارتهم.
- ورشة تطبيقية حول العمل اللائق للمستخدمين.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE).

اليوم الثامن

- أسس إدارة المالية والمحاسبة للمؤسسة.
- إدارة أموال المؤسسة.
- استخدام البيانات المالية.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE).

• المادة الرابعة: إنشاء المؤسسة والأطر القانونية

اليوم التاسع والعاشر

- الأشكال القانونية للمؤسسة.
- النظام الضريبي والالتزامات الضريبية.
- الإعفاءات الجبائية في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق وكالة (NESDA).

اليوم الحادي عشر:

- إعداد مخطط الأعمال للمؤسسة.

تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق وكالة (NESDA).

اليوم الثاني عشر:

- المرافقة الجماعية لضبط التفاصيل النهائية.

تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق وكالة (NESDA).

• المادة الخامسة: التوجيه (MENTORAT) وعرض تجارب ناجحة

اليوم الثالث عشر:

- مناقشة وتقييم مخططات الأعمال.

تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE) وفريق وكالة (NESDA).

اليوم الرابع عشر والخامس عشر:

- عرض تجارب لمقاولين مستثمرين ناجحين.

- تقديم توصيات واختتام الدورة.

تحت إشراف وتأطير أساتذة من فريق المركز (CDE) وفريق وكالة (NESDA).

إذن يتوزع البرنامج التدريبي على فترة خمسة عشر يوم، تتوزع على ثلاثة أسابيع متتالية، يتكفل مدربي مركز تطوير المقاولاتية من فئة الأساتذة الجامعيين بتدريب المادة الأولى والثانية والثالثة من الدليل التدريبي، بينما يتكفل مدربي وكالة دعم وتنمية المقاولاتية بتدريب المادة الرابعة من الدليل التدريبي، في حين يتولى الخبراء (أصحاب المؤسسات والمستثمرين) بتدريب المادة الخامسة من الدليل التدريبي، ويتوزع البرنامج الزمني كالتالي:

الشكل رقم (2-2): البرنامج الزمني للتكوين في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله.



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ما سبق.

بناءً على ما تم عرضه سابقاً، نجد أن قوة هذا البرنامج يكمن في التكامل الاستراتيجي بين الخبرة الأكاديمية والممارسة، حيث برز الدور المحوري لأساتذة المحاسبة والمالية في تحصين المشاريع من مخاطر التعثر المالي، بالتوازي مع فريق وكالة (NESDA) الذي تولى نقل الطالب من الجانب النظري إلى حيز التنفيذ، هذا المزيج الاحترافي لا يبني مجرد صاحب فكرة، بل يؤهل مقاولاً مالياً متمكناً من أدوات التسيير، مما يضمن تحويل الابتكارات الجامعية إلى مؤسسات مستدامة وقابلة للتمويل الفعلي.

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

سعيًا إلى إبراز دور مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله في مرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة سنتناول في هذا المبحث عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية المتوصل إليها من خلال تبين الحصيلة المرفقة والآليات المعتمدة داخل المركز، إضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى نتائج تخدم أهداف البحث.

المطلب الأول: تقييم نشاطات مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله

أولاً: حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية

تعكس الأرقام المتوفرة عن نشاط مركز تطوير المقاولاتية من حيث عدد المسجلين، الدورات والمتكويين وحاملي المشاريع، عدد المقبولين وعدد المؤسسات.

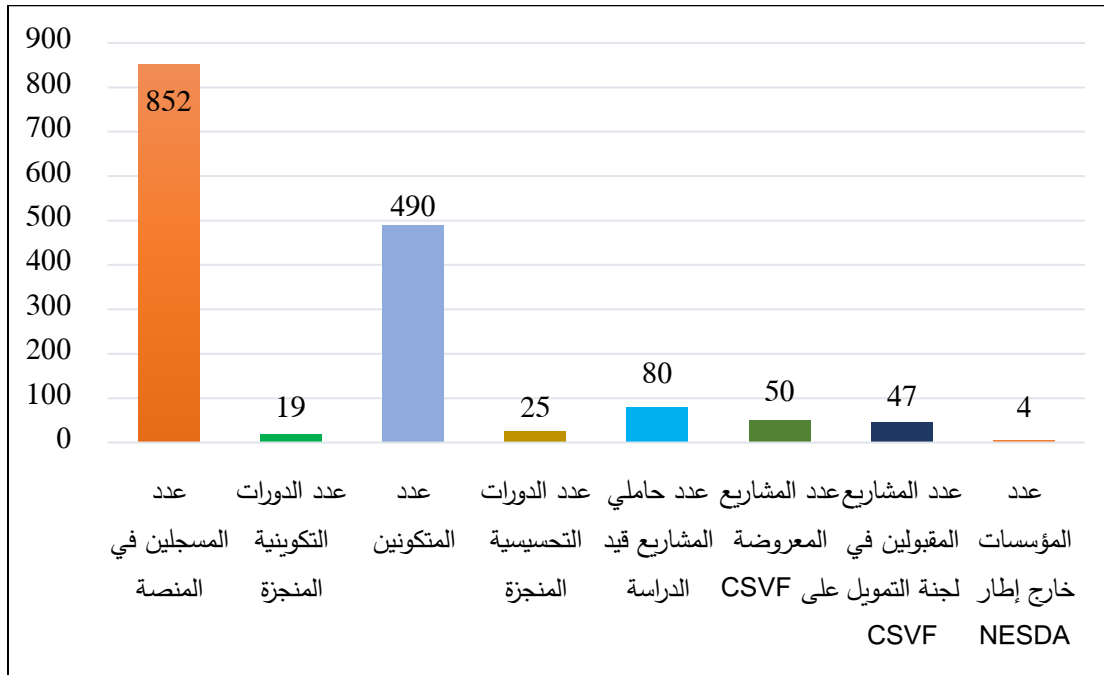
الجدول (1-2): حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله.

852	عدد المسجلين في المنصة
19	عدد الدورات التكوينية المنجزة
490	عدد المتكويين
25	عدد الدورات التحسيسية المنجزة
80	عدد حاملي المشاريع قيد الدراسة
50	عدد المشاريع المعروضة على CSVF
47	عدد المشاريع المقبولين في لجنة التمويل CSVF
04	عدد المؤسسات خارج إطار NESDA

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف ممثلي المركز.

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي:

الشكل (2-3): حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية لجامعة ميلة.



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول (2-1).

من الجدول والشكل البياني أعلاه، نلاحظ حصيلة نشاطات مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة إلى غاية شهر أفريل 2026، حيث تتوزع المؤشرات الكمية بين الجوانب التحسيسية، التكوينية والتمويلية، إذ سجل المركز إقبالا كبيرا من حيث عدد المسجلين، الذي بلغ 852 طالبا مما يعكس حركية مقاولاتية واسعة داخل الوسط الجامعي، وعلى صعيد التكوين تم إنجاز 19 دورة تكوينية استفاد منها 490 متكونا أي أكثر من نصف المسجلين خضعوا للتكوين، ما يدل على أن المركز لا يكتفي بالدور التحسيبي بل ينتقل إلى مرحلة التأهيل المقاولاتي، وفيما يخص الجانب التحسيبي تم إنجاز 25 دورة تحسيسية، أما بالنسبة إلى عدد حاملي المشاريع قيد الدراسة نجد هنالك 80 مشروعا، بينما تم عرض 50 مشروعا على لجنة التمويل CSVF وهذا ما يعكس جودة المرافقة التي يتلقاها حاملوا المشاريع داخل المركز، وفيما يخص عدد المقبولين في لجنة التمويل CSVF تم قبول 47 مشروعا، ما يدل على وجود خاصية انتقائية تضمن جودة المشاريع وتعكس صرامة المعايير المعتمدة في اختيار المشاريع القابلة للتجسيد ميدانيا، كما بلغ عدد المؤسسات خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA 04 مؤسسات وهو ما يبرز تنوع المسارات التمويلية مما يعزز استقلالية الفكر المقاولاتي لدى طلبة المركز.

ثانيا: إحصائيات خصائص المستفيدين من التكوين بالمركز

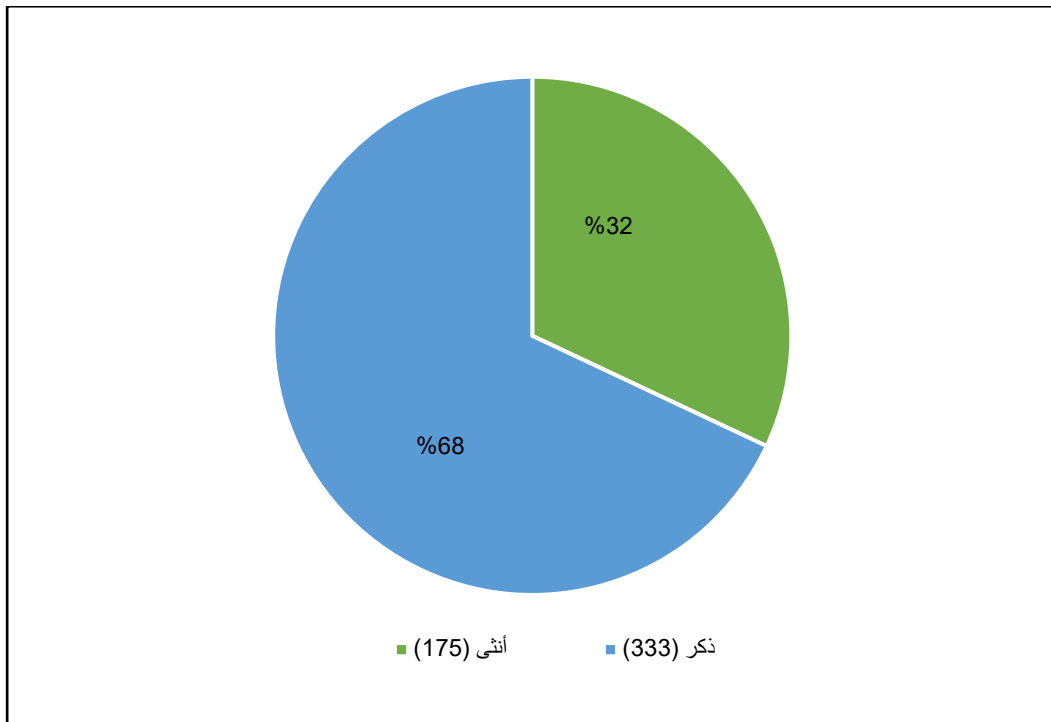
تقدم هذه المعطيات الإحصائية المتاحة خصائص المستفيدين من التكوين بالمركز من حيث، الجنس والمستوى التعليمي، جامعات التكوين ونشاط المشاريع.

الجدول (2-2): إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	333	68 %
انثى	157	32 %
الإجمالي	490	100 %

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف ممثلي المركز.

الشكل رقم (2-4): إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول (2-2).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، أن توزيع المستفيدين في مركز تطوير المقاولاتية حسب متغير الجنس يظهر اختلافا نسبيا في التوازن بين الفئتين، حيث بلغت نسبة الذكور حوالي 68 % والإناث 32 %، ويبين هذا التوزيع هيمنة الفئة الذكورية على الاستفادة من خدمات المركز مما يعكس وجود تفاوت

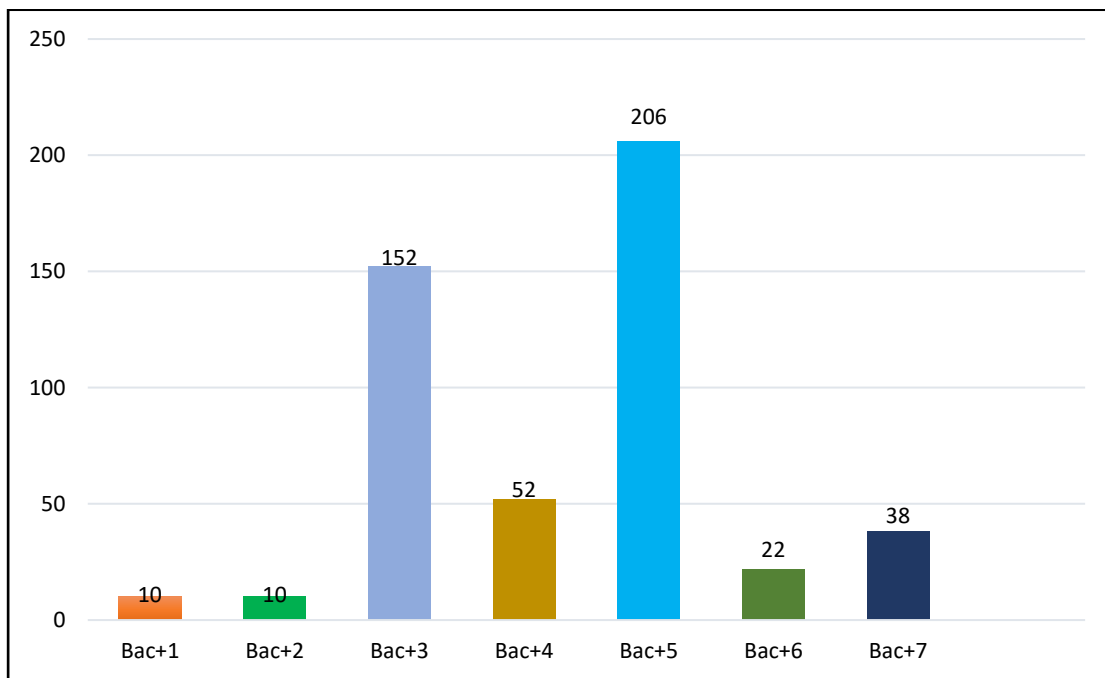
واضح في معدلات المشاركة بين الجنسين، وهذا يعود إلى توجه الذكور نحو إنشاء المشاريع الخاصة تحت ضغط البطالة والمسؤولية الاقتصادية، أما الإناث فيميل عدد أكبر منهن إلى البحث عن وظائف مستقرة، إضافة إلى العوائق الاجتماعية وصعوبة التوفيق بين الحياة الأسرية والمشروع.

الجدول (2-3): إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب المستوى التعليمي.

المستوى الدراسي	Bac+1	Bac+2	Bac+3	Bac+4	Bac+5	Bac+6	Bac+7	الإجمالي
العدد	10	10	152	52	206	22	38	490

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف ممثلي المركز.

الشكل رقم (2-5): إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب المستوى التعليمي:



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول (2-3).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني، أن الفئة الأكثر تمثيلا هي فئة Bac+5 (الماستر والمهندسين) ب 206 مستفيد، يليهم أصحاب Bac+3 ب 152 مستفيد (الليسانس) وهذا يؤكد أن البرنامج يستقطب الفئات الأكثر نضجا من الناحية العلمية والتقنية لتجسيد المشاريع، في المقابل نلاحظ حضورا محدودا جدا للمستويات الدنيا (Bac+1 و Bac+2) ب 10 مستفيدين لكل منهما، ومستوى (Bac+4) ب 52 مستفيدا، مما يشير إلى أن التكوين يتطلب حد أدنى من التخصيص الجامعي.

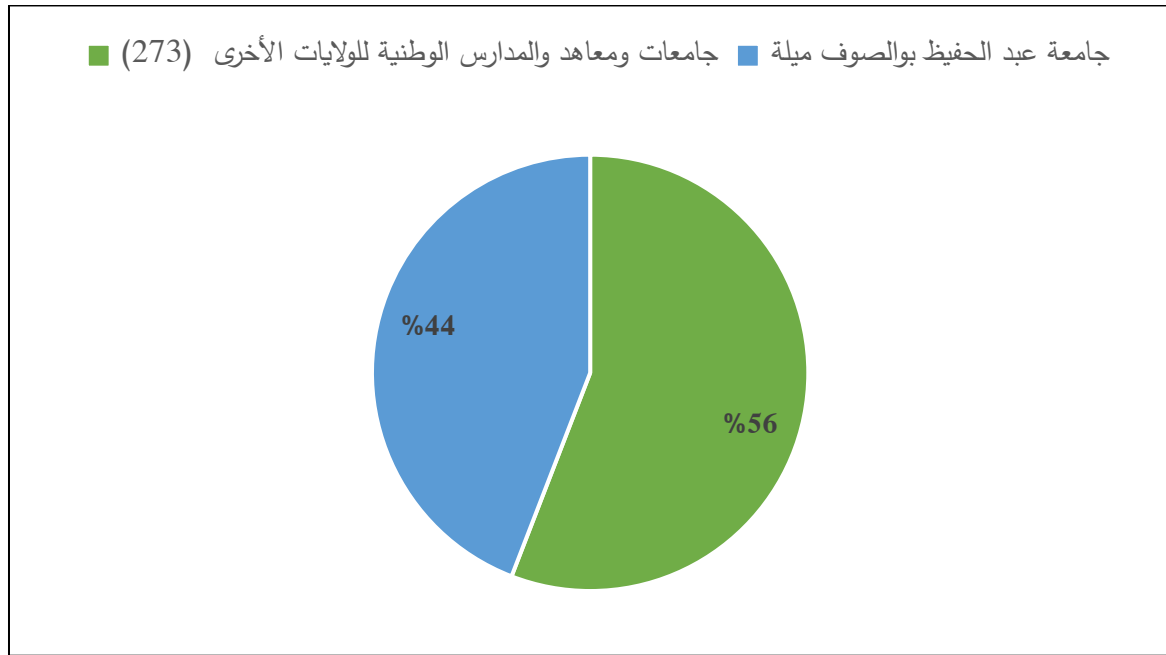
أما بالنسبة للمستويات العليا فقد سجل الجدول 22 مستفيدا لمستوى (Bac+6) و 38 لمستوى (Bac+7) ويعود هذا الانخفاض الملحوظ في الفئات ما بعد الماستر إلى انخراط هؤلاء فعليا في سوق العمل.

الجدول رقم (2-4): إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب جامعات التكوين.

جامعة التكوين	العدد	النسبة %
جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميله	217	44 %
جامعات ومعاهد والمدارس الوطنية للولايات الأخرى	273	55.7 %
الإجمالي	490	100 %

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف ممثلي المركز.

الشكل رقم (2-6): إحصائيات المستفيدين من التكوين حسب جامعات التكوين.



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول (2-4).

من الجدول والشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن أكثر من نصف المستفيدين بنسبة 55.7 % والذي بلغ عددهم 273 ينتمون لجامعات ومعاهد وطنية خارج ولايات ميله، بينما سجلت جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميله حضورا ب 217 مستفيدا بنسبة 44 %، مما يعكس البعد الوطني للبرنامج وقدرته على جذب النخب الطلابية من مختلف المؤسسات الجامعية، ليصبح قطبا فاعلا في المرافقة على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: آليات تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة

فيما يلي عرض لصيغ تمويل المؤسسات المصغرة المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، استنادا على الدراسة الميدانية بمركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة.

أولاً: توزيع عدد المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل

تظهر هذه الأرقام توزيع عدد المشاريع الممولة حسب كل صيغة من صيغ التمويل لدى الوكالة.

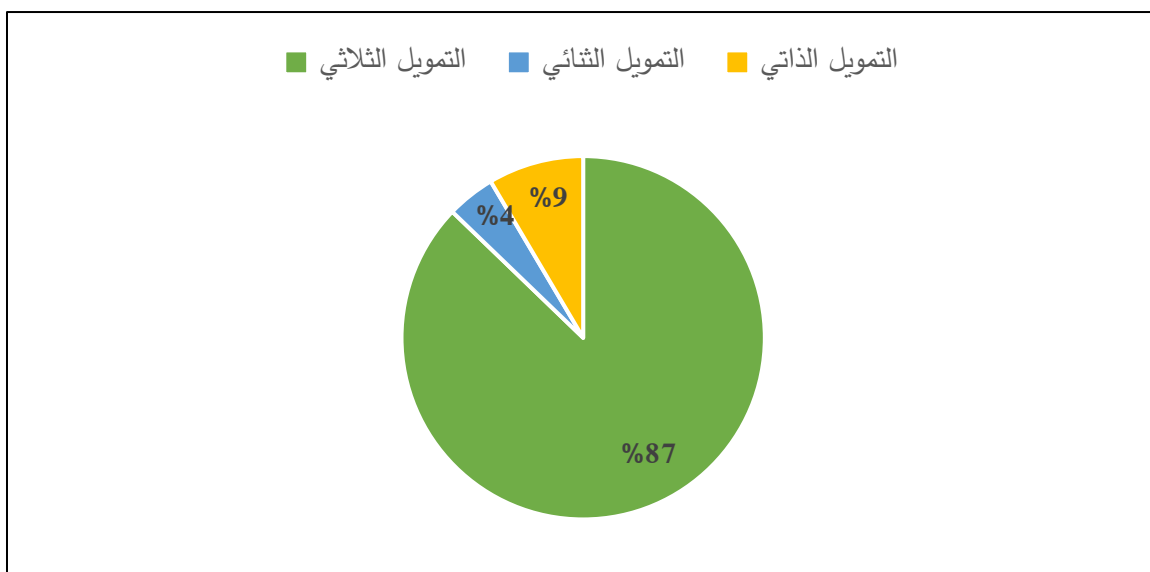
الجدول رقم (2-5): توزيع عدد المشاريع الممولة حسب صيغ تمويل الوكالة.

صيغة التمويل	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
التمويل الذاتي	04	8.5%
التمويل الثنائي	02	4.3%
التمويل الثلاثي	41	87.2%
الإجمالي	47	100%

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على قائمة المشاريع التي تم قبولها في لجنة الانتقاء والتمويل CSVF.

قصد التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-7): توزيع عدد المشاريع الممولة حسب صيغ تمويل الوكالة.



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول (2-5).

من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن جل المشاريع (41) تبنت صيغة التمويل الثلاثي والذي يحتل المرتبة الأولى بنسبة كبيرة بلغت 87.2%، ويعود هذا الاختيار بالأساس إلى الإعانات المالية والجبائية الأفضل التي توفرها هذه الصيغة، مقارنة بالتمويل الثنائي أو الذاتي. فمن الناحية المالية لا تتطلب هذه الصيغة سوى مساهمة شخصية قليلة تتراوح بين 5% و 15%، مع إمكانية الحصول على قروض إضافية بدون فوائد، واستفادة من تأجيل السداد لمدة تصل إلى 18 شهراً.

أما من الناحية الجبائية، فيستفيد صاحب المشروع من إعفاءات ضريبية شاملة خلال مرحلة الإنجاز (كالإعفاء من الحقوق الجمركية وضريبة القيمة المضافة TVA)، وإعفاءات طويلة الأمد من الضرائب على الأرباح تمتد لتصل إلى 10 سنوات في مرحلة الاستغلال، مما يقلل الأعباء ويزيد فرص النجاح. وبالمقارنة مع الصيغ الأخرى فإن حجم الاستثمار الضخم في التمويل الثلاثي يعظم من قيمة هذه الإعفاءات الجمركية وضريبة القيمة المضافة (TVA) مقارنة بالصيغ المتبقية التي تتخفف فيها قيمة هذه الإعفاءات نتيجة صغر حجم استثمارها.

ثم تليها صيغة التمويل الذاتي بـ (04) مشاريع بنسبة 8.5% حيث يتحمل فيها صاحب المشروع كامل مبلغ الاستثمار، ويسعى هنا صاحب المشروع للاستفادة من الامتيازات الجبائية للوكالة فقط في مرحلتي الإنجاز والاستغلال ليضمن أماناً ضريبياً صافياً لأرباحه، حيث يتساوى هنا جبائياً مع التمويل الثلاثي في حماية الأرباح الصافية لكن دون الخضوع للالتزامات مالية اتجاه الوكالة أو البنك.

وأخيراً صيغة التمويل الثنائي بـ (02) مشروع بنسبة 4.3% وهي أضعف نسبة رغم مساهمة الوكالة بـ 50%، إلا أن صاحب المشروع مطالب بتوفير 50% من رأس المال وهذا المبلغ قد يكون مرتفعاً بالنسبة لصاحبه، بالرغم من أن هذه الصيغة تمنح المقاول مرونة جبائية في مرحلة الاستغلال لعدم وجود ضغوط المديونية البنكية، وتمنحه نفس الإعفاءات الضريبية على الأرباح، إلا أن ضعف الإقبال عليها جعل الاستفادة من المزايا الجبائية خلال مرحلة إنشاء المشروع محدودة مقارنة بالتمويل الثلاثي.

ثانيا: توزيع المشاريع حسب نوع النشاط وحالة النشاط وفق صيغ التمويل الثلاثة (ذاتي، ثنائي، ثلاثي)

الجدول رقم (2-6): توزيع المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الذاتي.

نوع النشاط	حالة النشاط الغالب	عدد المشاريع
المهن الطبية والحرّة	نشاط فعلي	03
الصناعات الغذائية والحفظ	نشاط فعلي	01
المجموع	—	04

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على قائمة المشاريع التي تم قبولها في لجنة التمويل CSVF.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نشاط المهن الطبية والحرّة سجلت (03) مشاريع مقارنة بالصناعات الغذائية والحفظ التي سجلت (01) مشروع، حيث كلاهما في حالة نشاط فعلي ما يعكس جدية هذه الاستثمارات الذاتية.

الجدول رقم (2-7): توزيع المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الثنائي.

نوع النشاط	حالة النشاط الغالب	عدد المشاريع
النشاطات الصناعية والتحويلية	إنشاء قانوني	01
خدمات عامة ومنشآت	نشاط فعلي	01
المجموع	—	02

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على قائمة المشاريع التي تم قبولها في لجنة التمويل CSVF.

يظهر من خلال الجدول أعلاه، الإقبال على التمويل الثنائي بمجموع مشروعين فقط موزعين بالتساوي بين النشاطات الصناعية والتحويلية والخدمات العامة والمنشآت، حيث أن الأول في حالة إنشاء قانوني مما يشير إلى وجود تحديات زمنية وإجرائية أطول للانطلاق، أما فيما يخص نشاط الخدمات العامة، فهي في حالة نشاط فعلي ما يعكس التباين في الحالة التشغيلية بينهما.

الجدول رقم (2-8): توزيع المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الثلاثي.

نوع النشاط	حالة النشاط الغالب	عدد المشاريع
المهن الطبية والحره	إنشاء قانوني	10
النشاطات الصناعية والتحويلية	انتظار الموافقة البنكية	17
خدمات عامة ومنشآت	انتظار الموافقة البنكية	06
الفلاحة وتربية المواشي	انتظار الموافقة البنكية، تحصل على الموافقة البنكية	02
الصناعة الغذائية والحفظ	مول ولم يستلم العتاد	06
المجموع	-	41

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على قائمة المشاريع التي تم قبولها في لجنة التمويل CSVF.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن توزيع مشاريع التمويل الثلاثي لها تمركز واضح في حالة انتظار الموافقة البنكية لاسيما في النشاطات الصناعية والخدمات ما يشير إلى وجود عقبات إجرائية في المسار التمويلي، كما يبرز نشاط المهن الطبية والحره كأكثر النشاطات استكمالاً للإجراءات القانونية بـ 10 مشاريع، بينما يعاني نشاط الصناعات الغذائية والحفظ من تعطل تقني يتمثل في عدم استلام العتاد رغم التمويل، وفي المقابل يسجل نشاط الفلاحة وتربية المواشي حضوراً ضعيفاً بمشروعين فقط، ما يعكس توجهها عاماً في هذه الصيغة التمويلية نحو الأنشطة الخدمية والصناعية على حساب القطاع الفلاحي.

ومما سبق، يتبين توزيع المشاريع الممولة في المركز في إطار مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميله وفق مختلف صيغ التمويل المعتمدة والمتمثلة في: التمويل الذاتي، التمويل الثنائي، الثلاثي حيث تعكس هذه الصيغ مدى تنوع الآليات المتاحة لأصحاب المشاريع من أجل تجسيد أفكارهم الاستثمارية وذلك حسب قدراتهم المالية ونسبة مساهمة كل طرف في تمويل المشروع.

وعليه تفضيل أصحاب المشاريع لصيغة التمويل الثلاثي يعكس سعيهم نحو الاستفادة من آليات تمويلية ميسرة تخفف من الأعباء المالية الشخصية، من خلال انخفاض نسبة مساهمتهم الذاتية مقارنة بباقي الصيغ، مضافاً إليها تعظيم قيمة الإعفاءات الجمركية وضريبة القيمة المضافة (TVA) والضرائب على الأرباح التي يتيحها حجم الاستثمار الضخم في هذه الصيغة مقارنة بالصيغ المتبقية. غير أن توفر التمويل رغم أهميته لا

يعد العامل الوحيد المحدد لتجسيد المشروع ودخوله حيز النشاط، إذ تبقى فاعلية هذه الصيغ مرتبطة بعوامل أخرى على غرار مرونة الإجراءات البنكية، سرعة معالجة الملفات، مدى توفر العتاد والتجهيزات اللازمة في السوق، بالإضافة إلى ارتباطه بمدى تكامل المنظومة التمويلية والإدارية والاقتصادية؛ وهو ما يفسر وجود بعض المشاريع المنجزة فعلياً مقابل الأخرى تبقى في انتظار رغم استفادتها من التمويل.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد استعراض وتحليل البيانات المتعلقة بنشاط مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة، ننقل في هذا المطلب إلى مرحلة التحقق من صحة الفرضيات المطروحة ومواجهتها بالنتائج الميدانية التي تم التوصل إليها.

❖ **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** تختبر هذه الفرضية مدى مساهمة صيغ التمويل التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في تسهيل تمويل المؤسسات المصغرة، والتي يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (2-5) المتعلق بتوزيع المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل، حيث يتبين أن صيغة التمويل الثلاثي قد استحوذت على الحصة الأكبر بعدد 41 مشروعاً ونسبة بلغت 87.2%، تليها صيغة التمويل الذاتي بـ 04 مشاريع ونسبة 8.5%. وتؤكد هذه المؤشرات الرقمية أن تنوع الصيغ التمويلية المتاحة، وخصوصاً التمويل الثلاثي الذي يقلل من عبء المساهمة الشخصية للطالب، قد نجح فعلياً في تذليل العقبات المالية أمام حاملي المشاريع الجامعية، وعلى أساس هذه النتائج يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

❖ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** تختبر هذه الفرضية مدى مساعدة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة في توجيه ومرافقة الطلبة للحصول على التمويل المناسب لمشاريعهم، ويتضح ذلك جلياً من خلال معطيات الجدول رقم (2-1) والشكل رقم (2-3)، حيث سجلت المنصة إقبالا كبيرا بلغ 852 طالبا، ومن بين 50 مشروعاً تم عرضها على لجنة الانتقاء والتمويل (CSVF)، تم قبول 47 مشروعاً وتوجيهها للتمويل الفعلي بنسبة نجاح تقارب 94%. وتعكس هذه النسبة المرتفعة الفعالية النوعية للمركز في توجيه ومرافقة الطلبة خلال مرحلة إعداد ملفاتهم، مما جعلها مستوفية للشروط التقنية والمالية المطلوبة، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية.

❖ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** تختبر هذه الفرضية مساهمة الامتيازات المالية والجبائية المرتبطة بآليات التمويل في تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المؤسسات المصغرة، وهو ما يتبين من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (2-5)، حيث أن ميل 87.2% من حاملي المشاريع نحو التمويل الثلاثي يرجع بالأساس إلى الرغبة في الاستفادة من القرض غير المكافئ (بدون فائدة) والإعفاءات الضريبية الممنوحة. ويظهر هذا من خلال ضعف الإقبال على الصيغ الأخرى (مثل التمويل الثنائي بنسبة 4.3% فقط)، فإن هذه الامتيازات

المالية والجبائية كانت المحفز والمسهل الأساسي الذي مكن الطلبة من تجاوز تكاليف الانطلاق المرتفعة، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

❖ **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** تختبر هذه الفرضية أثر المرافقة والتكوين المقدم من طرف مركز تطوير المقاولاتية في تحسين فرص نجاح المشاريع الممولة، وهو ما يظهر من خلال بيانات الجدول رقم (2-1) الذي يثبت إنجاز 19 دورة تكوينية لفائدة 490 متكوناً، وبالرجوع إلى الجدول رقم (2-3) نجد أن الفئة الأكثر نضجاً علمياً من حاملي شهادات الماستر والمهندس (Bac5) كانت الأكثر تمثيلاً بـ 206 مستفيداً. إن هذا التركيز على التكوين النوعي في مجالات التسيير المقاولاتي قد ساهم في رفع جودة المشاريع وتأهيل أصحابها لإدارة مؤسساتهم بكفاءة، مما يعزز من فرص بقائها واستمراريتها، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

❖ **اختبار الفرضية الرئيسية:**

بناءً على النتائج الميدانية التي أدت إلى قبول كافة الفرضيات الفرعية، نأتي لاختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على أن: " آليات تمويل المؤسسات المصغرة ضمن مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية فعالة في دعم إنشاء واستمرارية المؤسسات المصغرة".

ومن خلال ما تم تحليله ومناقشته، نجد أن الفعالية المحققة في مركز جامعة ميلة لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت نتيجة منظومة متكاملة تربط بين التحسيس، التكوين النوعي، والمرافقة في الحصول على التمويل. إن المؤشرات الكمية المسجلة من حيث عدد المشاريع المقبولة وتنوع مجالاتها كالصناعة والخدمات والمهن الحرة تؤكد أن هذه الآليات قد نجحت في تحويل الأفكار الأكاديمية إلى وحدات اقتصادية حقيقية قادرة على النمو. وعلى هذا الأساس، يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة وتأكيد صحتها الميدانية بشكل كامل.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا وتحليلنا لنتائج الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في هذا الفصل، توصلنا إلى النتائج

الرئيسية التالية:

- أظهرت نتائج دراسة الحالة أن مركز تطوير المقاولاتية يربط بين الجانب الأكاديمي وبين متطلبات العمل الميداني، مما ساعد في توافق مشاريع الطلبة مع احتياجات سوق العمل؛
- أوضحت البيانات والتقارير الرسمية للمركز أن برامج المرافقة تساعد الطلبة في تخطي الصعوبات الإدارية والمالية، وتسهل إجراءات إنشاء مؤسساتهم المصغرة؛
- أكدت النتائج التطبيقية دور أنشطة المركز في دعم المشاريع المقاولاتية لدى الطلبة، حيث حققت برامج التكوين والمرافقة نتائج جيدة وفقاً لإحصائيات ونشاطات المركز؛
- بينت الدراسة من خلال تقييم حصيلة النشاطات إلى أن التنسيق بين المركز والهيئات التمويلية يمثل ركيزة أساسية لتمكين الطلبة من الحصول على التمويلات اللازمة لمشاريعهم وفق الصيغ المتاحة.

الخاتمة

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة الى إبراز آليات تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية، وذلك من خلال دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة، وقد أجريت هذه الدراسة على مرحلتين:

المرحلة الأولى من الدراسة: تضمنت عرض للإطار النظري وفق المنهج الوصفي، بداية بعرض مفاهيم حول المؤسسات المصغرة والمقاولاتية الجامعية، و أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، بعدها محاولة عرض وبيان مختلف آليات تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، مع إبراز الدور الاستراتيجي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في مرافقة وتمويل هذه المؤسسات، وذلك بالاعتماد على دراسات ومراجع سابقة، و من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل توصلنا إلى الدور الاستراتيجي الذي تلعبه مراكز تطوير المقاولاتية كواجهة للربط بين التكوين الاكاديمي والواقع المقاولاتي.

المرحلة الثانية من الدراسة: خصصت لإسقاط الجانب النظري من خلال دراسة تطبيقية وفق منهج دراسة الحالة بالاعتماد على مختلف الأساليب الإحصائية والتحليلية البسيطة التي تتماشى مع طبيعة الدراسة حيث تم تقييم نشاطات المركز وبرامجه التكوينية وتحليل آليات التمويل الفعلية المتاحة للطلبة، وصولا إلى مناقشة النتائج واختبار صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة.

بعد الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية، لخصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

1. النتائج:

وصلت الدراسة لهذا الموضوع إلى عدة نتائج يمكن تقسيمها الى شطرين نتائج نظرية و أخرى تطبيقية، و سيتم استعراضها فيما يلي:

1.1. نتائج الجانب النظري:

من خلال دراستنا النظرية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعد المؤسسات المصغرة وحدة اقتصادية تتميز بمرونة هيكلية تسمح لها بالتكيف مع تقلبات السوق، وتستمد أهميتها من قدرتها على خلق مناصب الشغل بأقل التكاليف الاستثمارية؛
- إن تنوع آليات التمويل (ذاتي، بنكي، حكومي) المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية تمثل المركزية الداعمة للمؤسسات المصغرة، حيث أن الملائمة بين طبيعة النشاط وصيغة التمويل تعد شرطا أساسيا لضمان الاستقرار المالي للمؤسسات؛

الخاتمة

- تهدف الشراكة بين الجامعة وقطاع اقتصاد المعرفة إلى تفعيل مراكز تطوير المقاولاتية كجسر يربط بين الأفكار الابتكارية بدعم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث يسمح هذا التكامل إلى تحويل المشاريع إلى مؤسسات حقيقية قابلة التمويل؛
- تمثل مراكز تطوير المقاولاتية البيئة الحاضنة التي تعمل على الربط بين الفكر الأكاديمي النظري والواقع الميداني للاستثمار؛
- يكمن دور المرافقة المقاولاتية الجامعية في تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع قائمة بذاتها تضمن تحقيق قيمة مضافة مستدامة وتساهم في خلق ثروة اقتصادية واجتماعية؛
- لا يقتصر دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على كونها مجرد هيئة تمويلية بل تعمل كشريك مرافق يتولى تأطير حاملي المشاريع داخل الوسط الجامعي؛
- تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على استراتيجية دعم متكاملة تقوم على توفير التمويل الميسر وتقديم التحفيز الضريبي، حيث يهدف هذا النظام المزدوج إلى تخفيف الأعباء المالية، ما يمنح للمؤسسة المصغرة اندماج في الدورة الاقتصادية بأقل المخاطر؛
- نجاح المؤسسات المصغرة يرتكز على نموذج تكامل يجمع بين التمويل الميسر، التحفيزات الجبائية والمرافقة المقاولاتية.

2.1. نتائج الجانب التطبيقي

من خلال دراستنا وتحليلنا لنتائج الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في هذا الفصل، توصلنا إلى النتائج الرئيسية التالية:

- توصلت النتائج إلى أن صيغ التمويل المعتمدة من قبل الوكالة تعد الحافز الأكبر لطلبة، لقدرتها على تجاوز العقبات المالية الأولية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على: "مدى مساهمة صيغ التمويل التي توفرها الوكالة الوطنية الدعم وتنمية المقاولاتية في تسهيل تمويل المؤسسات المصغرة"، وهو ما يتفق مع دراسة (زناتي، كرباش)؛
- أظهرت النتائج أن مركز تطوير المقاولاتية حقق كفاءة عالية في تجهيز المشاريع وصولاً للموافقة الرسمية ما يعكس جودة التأطير، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تقوم على: "مدى مساعدة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ميلة في توجيه ومرافقة الطلبة للحصول على التمويل المناسب لمشاريعهم"، وهو ما يتفق مع دراسة (فرحاني)؛

الخاتمة

- أكدت النتائج أن الامتيازات المالية والجبائية المرتبطة بصيغة التمويل الثلاثي تساهم بشكل أساسي في تخفيف الابعاء المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي مفادها " مساهمة الامتيازات المالية والجبائية المرتبطة بآليات التمويل في تخفيف الابعاء المالية على أصحاب المؤسسات المصغرة "، وهذا ما يتفق مع كل من دراسة (زناتي، كرباش)؛
- بينت النتائج أن التمويل لا يمثل العامل الوحيد لنجاح المشاريع، بل للمرافقة والتكوين أيضا دورا مهما في تحسين فرص نجاح المؤسسات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على"، أثر المرافقة والتكوين المقدم من طرف مركز تطوير المقاولاتية في تحسين فرص نجاح المشاريع الممولة "، وهذا ما يتفق مع دراسة (فرحاني، شرماط وبوكساني، Abidi).

2. التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها سيتم اقتراح التوصيات التالية:

- تفعيل الشباك الموحد من خلال التنسيق الإداري المباشر بين مركز تطوير المقاولاتية والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والبنك في فضاء واحد لتقليص الآجال الزمنية لدراسة الملفات وتقادي العقبات البيروقراطية.
- تطوير وحدات الإيواء والحاضنات، عبر توفير مساحات عمل مشتركة داخل الجامعة للمشاريع المقبولة لتمكين الطلبة من تجسيد أفكارهم في بيئة تقنية محفزة قبل الانطلاق الفعلي في السوق؛
- تعزيز المرافقة ما بعد التمويل، عبر استمرار دور المركز في تقديم تكوين متخصص في الإدارة المالية والضريبية للمقاولين الشباب لضمان استمرارية المؤسسة وقدرتها على مواجهة مخاطر التعثر؛
- رقمنة المسار المقاولاتي، عبر الإسراع في التحول الرقمي الشامل لعمليات التسجيل والمتابعة والتمويل لضمان الشفافية والسرعة في معالجة ملفات الطلبة وتسهيل التواصل مع الهيئات الداعمة؛
- دعم المشاريع الابتكارية، من خلال توجيه حوافز تمويلية إضافية للمشاريع التي ترتبط بالتخصصات العلمية والتقنية الدقيقة لضمان خلق مؤسسات ذات قيمة مضافة تساهم في التنمية المحلية.

3. آفاق الدراسة:

وفي الأخير، يبقى جانب البحث مفتوحا في موضوع دراستنا هذه وما يرتبط بآليات تمويل المؤسسات المصغرة في إطار مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية. وباعتبار تجربة مراكز تطوير المقاولاتية (CDE) تمثل توجهها حديثا يهدف إلى تفعيل دور الجامعة كقاطرة للتنمية الاقتصادية، ويمكن للباحثين تناول إشكاليات أخرى مستقبلا، لهذا نقترح مواضيع مستقبلية للبحث كما يلي:

الخاتمة

- انعكاسات تعديل القوانين المنظمة للمؤسسات المصغرة والمقاول الذاتي على رغبة الطلبة في ولوج عالم المقاولة.
- تحديات تبني الهندسة المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات المصغرة داخل البيئة الجامعية.
- دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المودعة لدى الوكالة الوطنية (NESDA).
- آليات تفعيل الشراكة بين مراكز تطوير المقاولات والقطاع الخاص لضمان التمويل الخارجي للمشاريع المبتكرة.
- العلاقة بين الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين ومعدلات نجاح المؤسسات المصغرة بعد مرحلة الحضانة.

قائمة المصادر والمراجع

❖ الكتب

1- معراج هوارى، عمر حاج سعيد، " التمويل التآجيري المفاهيمي والأسس"، دار كنوز المعرفة للطباعة والشر والتوزيع ، الأردن، 2012.

❖ المجلات العلمية

1- بوزراع أحمد، "منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والانسانية"، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية - باتنة، العدد (04)، 2001.

2- كوسام أمينة، "الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18"، مجلة طبية للدراسات العلمية والأكاديمية، جامعة سطيف 2، الجزائر، المجلد (05)، العدد (02)، 2022.

3- صاطوري الجودي، عمامرة ياسمين، بوعلاق نوال، "دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المشاريع المصغرة وإسقاط على الواقع الجزائري"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (04)، العدد (08)، 2017.

4- غديري داودي، سردوك فاتح، بلفتحى مليكة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين ارهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته" مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، مخير المجلد (09)، العدد (01)، 2023.

5- رحال فاطمة، شنشونة محمد، "دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات المصغرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -ANSEJ- فرع المدية"، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال - جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد (3)، العدد (01)، 2014.

6- زنارة ريمة، العيد شريفة، "مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة عليه"، مجلة المالية والأسواق، جامعة جيجل، الجزائر، المجلد (10)، العدد (02)، 2023.

7- تلوخ سعيدة، "مرافقة المقاولات السنوية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAS)"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد (05)، العدد (01)، 2021.

8- سي محمد فتحة، بوسعد نايت إبراهيم، "دور المؤسسات المصغرة في التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية 2000 - 2021)"، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة عين تموشنت، الجزائر، المجلد (11)، العدد (06)، 2024.

قائمة المصادر والمراجع

- 9- شرماط موسى، بوكساني رشيد، "مراكز تطوير المقاولاتية كآلية لتفعيل انشاء المؤسسات المصغرة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد (18)، العدد (01)، 2025.
- 10- صالحى سلمى، "آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد (05)، العدد (01)، جوان 2021.
- 11- سيدي صالح صبرينة، لونيس علي، "المقاولاتية: المفهوم الاليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية"، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد ملين دباغين، سطيف، الجزائر، المجلد (08)، العدد (02)، 2022.
- 12- عبد الحميد لمين، " المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد (07)، العدد (01)، 2022.
- 13- فرحاتي لويزة، "هيئات المرافقة المقاولاتية واستراتيجياتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد (06)، العدد (02)، 2021.
- 14- بوطورة فضيلة، الوافي علاء الدين، "دور التكوين للمرافقين والمقترضين في تفعيل المرافقة المقاولاتية في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد (09)، العدد (01)، 2020.
- 15- بدراني محمد، ايرابن إيمان، سيد أحمد حاج عيسى، " البرامج التكوينية المقاولاتية وأثرها على اتجاهات الطلبة حاملي المشاريع المصغرة - دراسة مركز تطوير المقاولاتية لجامعة البليدة"، مجلة الادارة والتنمية والدراسة، جامعة لونيبي علي، البليدة، الجزائر، المجلد (13)، العدد (02)، 2024.
- 16- زناتي مغنية، عرباش زينة، "آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر - دراسة مقارنة بين ANSEJ-ANGEM-CNAC للفترة 2015 - 2019"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة أحمد زبانه، غليزان، الجزائر، المجلد (11)، العدد (02)، الجزائر، 2022.
- 17- المهدي ناصر، بزارية احمد، أوسري منور، "معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط"، مجلة الباحث، 2018 جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.
- 18- مهنى أشرف، "دور المرافقة المقاولاتية كأسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد (02)، العدد -، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

19- واضح فواز، حريد رامي، سلامة سارة، "مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد (04)، العدد (01)، 2019.

20- يوسف مصطفى، سموم عائشة، "مراكز تطوير المقاولاتية (CDE) كاستراتيجية لتعزيز البيئة المقاولاتية لدى الجامعيين-دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية جامعة الجزائر 03"، مجلة دفاتر بوداكس، جامعة الجزائر، المجلد (14)، العدد (01)، 2025.

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية

1- صالحي ناجية، " دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -ANGEM " ، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018.

2- مداس حبيبة، "الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021-2022.

3- قسام إسماعيل، "ترقية المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين القدرة التنافسية"، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

❖ المواقع الإلكترونية

1- مركز تطوير المقاولاتية، "تعريف مركز تطوير المقاولاتية"، الموقع الرسمي لمركز تطوير المقاولاتية:

[cde.dz/https.](https://cde.dz)

2- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، الجزائر:

<http://www.nesda.dz>

3- منشورات على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

[http://www.nesda.dz.](http://www.nesda.dz)

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 1- Abidi Fatiha, "Entrepreneurial Support Body at the Algerian University: From the House of Entrepreneurship to the Centre for Entrepreneurship Development", Journal of Economic Additions, University of Ghardaia, Algeria, Vol (9), No (1), 2025.
- 2- Kidaouene Abou Bakr Essedik, "The efforts of the Algerian State to Support Small and medium- Sized enterprises SMES in oreduce during the period (2013.2019) A detailed

- look at the organisms in charge of Support-**", journal Administrative and Sciences Review, Vol (05), N°: (02), 2021.
- 3- Kidaoune Abou Bakr Essedik, **"The Efforts of the Algerian State to Support Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) in order to Reduce Unemployment During the period (2013-2019): A Detailed look at the organisms in charge of Support."**
- 4- Mechaali Bilal, Mahrez Salah, **"The role of small & Medium Entreprises (SMEs) in economic development: the Algerian experience »**, Strategy and Development Review, Guelma University, n 1, 2020
- 5- Merkache Samire, **"The Impact of leader justice on job performance in economic organization: A case study of the national entrepreneurship support and developemnt agency (NESDA) in Chlef"**, University of Chlef, Algeria, Journal contemporary Business and economic studies, Vol (07), No (02), 2024.

”

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): بطاقة تعريفية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وشروط الاستفادة وصيغ التمويل المتاحة.



مريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص ، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الصغيرة.

كفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل.

ممن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتصبح إعانات مالية وإمتيازات جبائية خلال كل راجل المرافقة.

تتم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع موزعة عبر مل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى .

شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز

أن يكون سس حامل المشروع يتراوح ما بين 18 و55 سنة.

أن يكون حامل للمشروع ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.

أن يقدم حامل المشروع مساهمة شخصية مطابقة لأحد صيغ التمويل للتخاترة.

أن لا يكون حامل للمشروع قد إستفاد من إعانة لإستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم

أجل المرافقة:

ترة للمشروع - التسجيل عبر الموقع الإلكتروني - إستقبال وتوجيه محادثات فردية - إعداد المشروع - تكوين صاحب للمشروع - مصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع - موافقة البنك - الإنشاء القانوني للمؤسسة - تمويل للمشروع الانطلاق في النشاط - متابعة النشاط.

التركيبة المالية:

الهيكل المالي لتمويل الثلاثي

تمويل الثلاثي					
المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وفاة آت)	البنك	المنطقة	المنطقة
المنطقة	100	25	70	المنطقة	المنطقة
المنطقة	100	25	70	المنطقة	المنطقة
المنطقة	100	25	70	المنطقة	المنطقة
المنطقة	100	25	70	المنطقة	المنطقة

الهيكل المالي لتمويل الثلاثي

المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وفاة آت)
المنطقة	100	25

الهيكل المالي لتمويل الثلاثي

المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وفاة آت)
المنطقة	100	25

الملاحق

الملحق رقم (2): الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة لحاملي المشاريع من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الإعانات المالية

قرض غير مكافئ:

تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي يتجر فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

مدة تسديد القروض

نوع التمويل	مدة تسديد أو التحويل أو الرجاء تسديد القرض	مدة تسديد القرض الثاني	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات	05 سنوات (إعفاء فترة تسديد القرض الثاني)
التمويل الثنائي	06 أشهر	05 سنوات	05 سنوات

قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير القيمة ويمتد هذا القرض عندما يلجأ حاملي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات،

قرض إضافي غير مكافئ للإستغلال

يمكن لحاملي المشاريع، الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للإستغلال بصفة إستثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار 1.000.000 دج.

ملاحظة: في حالة الضرورة وبصفة إستثنائية، يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم للتمتددة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

المرافقة والتكوين

يستفيد حاملي المشاريع بلا مقابل من:

- المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.
- برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

الإمتيازات الجبائية

(في مرحلتها الإنشاء والتوسعة)

1- مرحلة الإنجاز

- * الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي
- * الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص
- بمراحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.
- * تطبيق نسبة مخفضة به 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلية مباشرة في إنجاز الإستثمار.

2- مرحلة الإستغلال

- * الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والبنائات الإضافية لمدة 03 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إتمامها.
- * الإعفاء من الضريبة الجرافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (TAP أو IBS, IRG) ، لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات ، حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ الإستغلال.
- * عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في اللقطة الثانية، يمكن تمديدتها لمستتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة .
- (عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها) .

لمزيد من المعلومات تصفحوا الموقع الإلكتروني للوكالة <http://www.anade.dz>

ANADE.DG

ANADE_DG

ANADE_dg

الملاحق

الملحق رقم (3): برنامج تكوين حاملي المشاريع الاستثمارية الدورة رقم : 18 (15 فيفري - 03 مارس 2026).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية						
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي						
وزارة الاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة						
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف - ميلّة						
مركز تطوير المقاولاتية ميلّة						
برنامج تكوين حاملي المشاريع الاستثمارية الدورة رقم: 18 (15 فيفري - 03 مارس 2026)						
المادة الأولى: أساسيات المقاولاتية						
المكون	اليوم الأول: الأحد 15	المكون	اليوم الثاني: الإثنين 16	المكون	التوقيت	فريق التكوين
د. قاجة آمنة	- استقبال المتكويين - الافتتاح - تعارف المشاركين - قواعد الجلسات التدريبية - طرق التدريب وتقنياته - عرض رزنامة البرنامج - عرض المواضيع على المتكويين.	- دوافع المقاول - الكفاءات اللازمة للمقاول - إدارة الوقت والذات	- مراجعة وتقييم اليوم السابق - توليد الأفكار واختيار الفرص - وصف فكرة المشروع - الإبداع والابتكار - تقييم فرص العمل - تحديد عناصر تقييم فرص العمل - تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف.	د. بوركوة عبد المالك	-09:00 13:00	فريق (CDE) وفريق (NESDA)
المادة الثانية: التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة						
المكون	اليوم الثالث: الثلاثاء 17	المكون	اليوم الرابع: الأربعاء 18	المكون	اليوم الخامس: الخميس 19	فريق التكوين
د. بودرجه رمزي	- نموذج الأعمال BMC - مناقشة وتقييم المتكويين.	- مراجعة وتقييم اليوم السابق - تحديد التكاليف اللازمة للمشروع - تحديد رأس المال اللازم - التعرف على مصادر التمويل - حساب نقطة التعادل وتحليل الحساسية - مناقشة وتقييم	- اختيار سوق مناسبة - إعداد خطة المبيعات - استراتيجيات التسويق - استراتيجيات البيع - مناقشة وتقييم	د. مشري فريد	-09:00 13:00	د. رمزي بودرجه و معاشين أميرة

الملاحق

الملحق رقم (4): البرنامج التكويني التفصيلي لإدارة العمليات وإنشاء المؤسسة بمركز تطوير المقاولاتية (المادتين الثالثة والرابعة).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية						
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي						
وزارة الاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة						
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة -						
المادة الثالثة: إدارة العمليات والموارد			فريق التكوين			
التوقيت	اليوم السادس: الأحد 22	المكون	اليوم السابع: الإثنين 23	المكون	اليوم الثامن: الثلاثاء 24	المكونين
-09:00 13:00	- عملية الشراء الفعالة وضبط المخزون - الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة	د. بن الطيب علي	- إدارة الموارد البشرية والقيادة الإدارية - القيادة الرقابية - استخدام الأشخاص وإدارتهم - العمل اللائق للمستخدمين - لعبة مختارة / تطبيقات - مناقشة وتقييم	د. سراج وهيبة	- مراجعة وتقييم اليوم السابق - الإدارة المالية والمحاسبة - إدارة أموال المؤسسة - استخدام البيانات المالية - مناقشة وتقييم	د. ظافري ربيعة
المادة الرابعة: إنشاء المؤسسة والأطر القانونية						
فريق التكوين			فريق التكوين			
التوقيت	اليوم التاسع والعاشر: الأربعاء 25	المكونين	اليوم الحادي عشر: الخميس 26	المكونين	اليوم الثاني عشر: الأحد 01	المكونين
-09:00 13:00	- الأشكال القانونية للمؤسسة الجزائرية. - النظام الضريبي - الالتزامات الضريبية - الإعفاءات الجبائية في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. - لعبة مختارة / تطبيقات	فريق (NESDA)	- مخطط أعمال المؤسسة	فريق (NESDA)	المرافقة الجماعية	أ. بن لخضر منال فريق (NESDA)

الملاحق

الملحق رقم (5): محتوى ومواقيت المادة الخامسة (عرض تجارب ناجحة + MENTORAT) بمركز تطوير المقاولاتية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			
وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة			
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف - ميله -			
 			
المادة الخامسة: محتوى المادة 5 + MENTORAT : عرض تجارب ناجحة فريق التكوين: المقاولين			
التوقيت	اليوم الثالث عشر (الاثنين 02)	اليوم الرابع عشر واليوم الخامس عشر (الثلاثاء 03 مارس)	
13:00-09:00	مناقشة وتقييم مخططات الأعمال فريق (CDE) فريق (NESDA)	- عرض تجارب مستثمرين مقاولين - اختتام الدورة	